جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
مركز دراسات التنمية

التنمية في ظل الاستعمار

نثيا ناغاراجان

2012

سلسلة أوراق عمل تنموية

فريق العمل:

الباحثة: نثيا ناغاراجان

المترجم: دياب قعد

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

ISBN: 978-9950-334-13-7

عنوان المركز:

هاتف: 2982021 02 972+

فاكس: 2982160 02 972+

بيرزيت ص.ب: 14

مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972+

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبروغ

ROSA
LUXEMBURG
FOUNDATION

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنميـة وربطهـا بسياقها العملي من خلال تقديم أطـر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنميـة في فلسطين. وهذا يشمـل دراسة التفاعلات بيـن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنميـة. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطـرة القائمـة التي تحول دون تحقيـق تنمية مستدامة ارتباطـا بالسياق الذي يفرضه الاحتـلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن أكثر تعبير عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محليـة لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير اطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر فـي جميع القضايـا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفيـر التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحـاول مركـز دراسات التنمية مـن خلال جمعه بين الابحـاث الاكاديميـة والنشاطات المجتمعيـة أن يعزز الربط المحكـم بيـن النظريـة والممارسة التنمويـة اذ تشمل أنشطته فـي هذا المجال النـدوات وورش العمـل، والمسوح الميدانيـة والدراسات التقييميـة، وتقييم الاحتياجات فمن ناحية يعمل المركز على عـدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

المقدمة 5

1. **سياسة المساعدات الخارجية- ضمان استمرار الاستعمار** 8

2. **التغير في النظرة التنموية- من التحرير إلى مرحلة ما بعد إجماع واشنطن**..... 11

3. **نسق التنمية ما بعد أوسلو مقابل النضال ضد الاستعمار والآثار الناجمة عن ذلك**..... 16

3.1 النمو الاقتصادي كإقتصاد سلام: تكريس الخضوع لسيطرة الاستعمار 16

3.2 التجزئة..... 21

3.3 السلطة الفلسطينية ومشروع بناء الدولة: دور المشروع في التفكيك السياسي 22

4. **إعادة صياغة مفهوم التنمية : المبادئ البديلة**..... 25

المقدمة

هناك نكتة تتردد في رام الله تقول «لدينا شبكة مجاري، وليس سيادة»، يرددها الفلسطينيون للتعبير عن الحالة التي يشهدونها والمتمثلة في المشاريع الاقتصادية النيوليبرالية المطبقة في ظل واقع الاستعمار الاستيطاني الذي يمس الحياة اليومية لكافة الشرائح الاجتماعية.[1]

ومن السهل ملاحظة هذا التناقض من خلال الكم الكبير من الأمثلة التي تثبت طبيعة النمط المهيمن حاليا والمتمثلة في تهدئة الناس وإيهامهم عبر التعويض المادي عن غياب سيادتهم الوطنية وحالة الإحباط التي تسيطر عليهم نتيجة لحالة الانكماش السياسي التي تواجهها قضيتهم. فعلى سبيل المثال، بالكاد تنجح المركبات الحديثة للضابطة الجمركية، والتي تجوب شوارع مدينة رام الله وغيرها من المدن، في إخفاء حقيقة أن الفلسطينيين لا يسيطرون على أي من النقاط الحدودية الخارجية. كما أن الإشارة الدائمة لدور القانون وبناء المؤسسات الفلسطينية، لن يخفي المقاطعة التي فرضها المجتمع الدولي على الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا (2006 – 2007)، كما لن يخفي انهيار نظام المؤسسات الفلسطينية الواقع الاستبدادي. وفي الوقت الذي تتغنى فيه مجلة (سليت) بالازدهار الذي تشهده مدينة رام الله معتبرة إياها نموذجا مصغرا لتل أبيب، وبينما تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية تنظيف الشوارع وتجميل المدينة، فإن الامتداد الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتواصل بشكل يومي. وحاليا، بات الفلسطينيون يواجهون مزيدا من الإجراءات الرامية إلى اقتلاعهم من أراضيهم إضافة إلى القيود المفروضة على حقوقهم السياسية والمدنية في ظل ضيق الأفق المتاح أمامهم حاليا لتحقيق استقلالهم الوطني وحريتهم.

وهذه الأمثلة تكفي لتثبت عدم منطقية أي عملية تحليل للمشاريع التنموية المنفذة حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من جانبها، فإن مجلة (سليت) تدلل على النجاح الذي تلمح إليه من خلال حقيقة أن مدينة رام الله تسير على المسار الصحيح باتجاه التحديث كما هو حال تل أبيب[2]، إلى حد ما، بينما لا تزال النكتة تتردد في الشارع الفلسطيني بسخرية لتدلل على عدم جدوى للمشاريع التنموية في فلسطين حيث هذه المشاريع لا تعود على الفلسطينيين إلا بشبكة مجاري وليس بسيادة وطنية، بضابطة جمركية ولكن ليس بحدود سياسية، أو بخطاب ديمقراطي، ولكن ليس بحرية سياسية.

---

1 Nu'man Kanafani, "As If There Was No Occupation: Limits of Palestinian Authority Strategy", Middle East Research and Information Project, September 2011, http://www.merip.org/mero/mero092211.

2 Michael Weiss, "Palestine's Great Hope", Slate, June 2010, http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2010/06/palestines_great_hope.html

وكذلك الأمر فمشاريع التنمية في فلسطين تنفذ في سياق لا يتوافق أبدا مع الاحتياجات السياسية الفلسطينية الطارئة. فمن جهة، نجد أن البنك الدولي، مثلا، يعلن بوضوح أن نشاطه في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمثل في «ضرورة العمل على توفير البنية المالية الثابتة للدولة الفلسطينية والحد من السرقات وتوفير الحكم الرشيد سواء في إطار المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني[3]»، من اجل تحقيق الأهداف التنموية للبنك في فلسطين.

أما الخطة التنموية التي تطرحها السلطة الوطنية الفلسطينية فإنها تنسجم تماما مع الأهداف سالفة الذكر. إلا أن الحياة اليومية للفلسطينيين ومعاناتهم من الاستيطان والاستعمار يشكل واقعا مختلفا ويمثل حالة تختلف تماما عن تلك التي تتغنى بها الخطط التنموية أو البنك الدولي. وفي مقال لمجلة (نيشن) حول معاناة القرويين الفلسطينيين في منطقة بيت لحم، أشارت المجلة: «وهو جالس على شرفة منزله ونظره سارح صوب الوادي المحيط بقريته، بتير، حيث يمر القطار الذي يربط القدس بتل أبيب، يتحدث عوينة عن الوضع في قريته حيث كانت محطة للقطار في العهدين العثماني والبريطاني». إلا أن القرية فقدت ما يقرب من نصف مساحة أراضيها التي صادرتها إسرائيل ولم يعد يسمح لأصحاب هذه الأراضي بالانتفاع منها. وفي لحظة، يمد عوينة جسده إلى الأمام ويتنهد قائلا: «وفي النهاية، سنصل إلى مرحلة يحرم فيها طلاب المدارس من الوصول إلى مدارسهم وسيحرم العمال من حق الوصول إلى عملهم، ناهيك عن منع الفلاحين من الوصول إلى حقولهم ومزارعهم». ويمضي في حديثه ليقول: «ولن يجد السكان في النهاية من خيار سوى الرحيل للإقامة في بيت لحم وهجر قريتهم».[4]

ما يرويه الفلسطينيون عن حالهم بنوع من السخرية أو المرارة، يعكس الوضع السياسي المعقد الناشئ منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، والذي جاء انسجاما مع إجماع واشنطن. فمن حالة النضال والكفاح ضد الاستعمار إلى حالة جديدة أو نمط جديد للتنمية يركز على «النمو الاقتصادي» «وبناء المؤسسات»، «والحكم الرشيد».

وفي الوقت الذي شهد فيه الانتقال من حالة النضال التحرري للدول المضطهدة في عقدي الستينات والسبعينات، إلى التنمية الاقتصادية سلاسة واضحة، فإن الحالة الفلسطينية تعتبر إشكالية كون هذا الانتقال جاء في ظروف غير طبيعية وليس في سياق طبيعي كما ينبغي أن يحدث، بمعنى أن هذا الانتقال جاء في الوقت الذي لا يزال الاستعمار قائما ولم يصل الفلسطينيون إلى مرحلة التمتع بأي من حقوقهم السياسية والوطنية بعد.

تهدف الورقة ضمن ما تهدف إليه، إلى الوقوف أمام أهمية هذه النقلة التنموية في السياق الفلسطيني والتي بنيت على ما بعد إجماع واشنطن ليتم تطبيقها في سياق الاستعمار والاستيطان. وسأحاول نقاش مدى عقلانية هذا النمط التنموي ومدى تأثيره وتأثره بالنضال الوطني الفلسطيني ضد الاستعمار.

---

3 World Bank, "A Unique Challenge: Commitment in an Uncertain Environment", June 2010. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:22626587~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:294365,00.html

4 Nadia Hijab and Jesse Rosenfeld, "Palestinian Roads: Cementing Statehood, or Israeli Annexation?", The Nation, April 2010, http://www.thenation.com/article/palestinian-roads-cementing-statehood-or-israeli-annexation

وعبر الصفحات التالية، سأقف أمام ثلاث حجج:

أولاً، ومـن ناحيـة تاريخية، فإن المساعدات الدولية الهدامة للفلسطينيين تشير إلـى أنه، ومنذ اتفاق أوسلو، هناك ضعـف للأجندة السياسيـة التي تترافق مع هذه الأنماط مـن العمل التنموي، أي أنها هدفـت إلى تحسين الظروف المعيشيـة للفلسطينيين دون أي دعوة للتخلص من الاستعمار بـل التعامل معه كحقيقة واقتصار العمل على تخفيف وطأته. وهنا يشار إلى أن من أهم الآثار الناجمة عن الاستعمار والتي سعت المساعدات الدولية للتخفيف من حدتها، التوسـع الاستيطانـي وغيره مـن الممارسات القمعية بحـق الفلسطينيين والتـي أدت إلى آثار سياسيـة واقتصادية واجتماعية مهلكة طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

ثانياً، بالرغم من غياب العمل السياسي عن العمل التنموي في فلسطين، والتعامل مع العمل التنموي بمنطق حيادي وبشكل تقني، حيث تكمن المشكلة الحقيقية في هذا الشكل من الخطاب الخالي من أي بعد سياسي. وبالتالي، نجد أن المانحين قد تحولوا من الاسترشاد بالاحتياجات السياسية للفلسطينيين في عملهم (وهو الشرط الكفيل بتحقيق الأهـداف الفعليـة للعمل التنمـوي) إلى تطبيق نمـط عمل نيوليبرالي وهـو الاقتصاد المركـز والمتمحور حول بناء المؤسسات والذي يصب في صالح تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز البيروقراطية إضافة إلى تعزيز دور المؤسسات المختلفـة فـي العمل الاقتصادي دون الاهتمام بتأثيـر مثل هذا النمط من العمل على مشـروع مناهضة الاستعمار. وفـي ظـل كون هذا السياق يبنـى على تجاهل بنى القوى المختلفـة التي تمثل الاضطهاد، ويتجاهـل في الوقت عينه الممارسات الاستعمارية، فإن القضايا السياسية لا ترد ضمن حسابات العاملين في هذا المجال أبدا بل يتم التعامل مـع الاحتياجـات السياسية بوصفها قضايا تقنية تحتاج لحلول ربمـا تكمن، من وجهة نظر العاملين في المجال، في الاستمرار في تنفيذ نفس السياق من العمل التنموي.

ثالثـاً، فإن هـذا النمط السائد للعمل التنموي فـي فلسطين يعزز من الممارسات الاستعماريـة ويدفع الفلسطينيين للخضوع للاستعمار والتعامل معه كحقيقة ناهيك عن تفتيت الشعب الفلسطيني وتجزئته.

وفي الجزء الأخير من الورقة، سألقي الضوء على بعض مفاهيم العمل التنموي في فلسطين كعملية تسهم في توفير الظروف المناسبة من اجل مقارعة الاستعمار كما سأتطرق إلى الوسائل التي تعتمد عليها المشاريع التنموية لفرض سيطرتهـا علـى المتلقين إضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المشاريع فـي عملية تفتيت البنى الاجتماعية في أوساط الفلسطينيين ووحدتهم الوطنية.

1. سياسة المساعدات الخارجية- ضمان استمرار الاستعمار

بالرغم من المعارضة الشديدة التي لقيتها عملية أوسلو من عدد كبير من الفلسطينيين، إلا أن المجتمع الدولي سرعان ما بادر إلى العمل على تعزيز «عملية السلام». ومنذ ذلك الحين، بات العمل التنموي مرتبطا بالعملية السياسية التي افرزها اتفاق أوسلو وفي الحقيقة، لم يتعدى هذا العمل حدود السعي للتخفيف من وطأة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية ومساعدة الفلسطينيين على التعايش مع الوضع القائم، أي ضرورة حماية امن إسرائيل من جهة وقبول التوسع الاستيطاني الإسرائيلي من الجهة الأخرى، إلى جانب الحفاظ على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين اجتماعيا وسياسيا وإن بات ذلك يتم عبر السلطة الفلسطينية. وكان جليا أن أجندة المانحين قد تم تعديلها وتطويعها لتخدم الأهداف سالفة الذكر.

ومنذ بداية عملية أوسلو، بدا جليا أن هذه العملية محكومة بالشروط الإسرائيلية. فمن جهة، كفلت الاتفاقيات المذكورة استمرار الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية واستمرار النمو الاستيطاني وكفلت استمرار تطبيق الأوامر العسكرية الصادرة منذ العام 1967، إلى جانب التركيز على ضمان امن إسرائيل. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين قد أشار ومنذ البداية، منذ أيلول من العام 1993، بوضوح إلى الدور المتوقع من الحكومة الذاتية الفلسطينية: «الفلسطينيون أفضل منا نحن في محاربتها (يقصد محاربة المقاومة) كونهم لن يتركوا مجالا لرفع أي قضية ضدهم إلى محكمة العدل العليا كما لن يتركوا مجالا لمنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية لتوجيه سهام نقدها ضدهم، حيث أنهم لن يسمحوا لهذه المنظمات بالعمل في مناطقهم. سيحكمون بطريقتهم الخاصة، مما يعفي الجنود الإسرائيليين، وهذا هو الأهم، من المهام التي يقومون بها حاليا».[5]

من جانبها فإن الدول المانحة ربطت نشاطها السياسي ضمن إطار اتفاق أوسلو مباشرة بعد توقيع الاتفاقيات المذكورة خلال أيلول من العام 1993. وكان الهدف المعلن من وراء هذا التوجه، هو دعم «عملية السلام»، من خلال الترويج للمنافع الاقتصادية المترتبة على العملية المذكورة. ولم تكد تمضي سوى بضعة أسابيع على توقيع الاتفاقيات المذكورة حتى عقد المؤتمر الأول للمانحين المحتملين. وتلا ذلك إعلان صريح صدر عن وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، وارن كريستوفر، قال فيه أن «الهدف المنشود هو توفير المصادر الكافية لضمان تطبيق الاتفاقية وضمان نجاحها. على المجتمع الدولي أن ينتبه إلى أن الاتفاقية قادت إلى نتائج ملموسة على الأرض في المجال الأمني وفي تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين والإسرائيليين. ولتحقيق السلام، يجب ترجمة الاتفاقية عمليا وتحقيق نتائج فعلية على ارض الواقع».[6]

أما حكومات دول الاتحاد الأوروبي، من جهتها، فقد أعلنت أن «أولويتها الأولى ضمن سياستها الخارجية والأمنية، هو دعم عملية السلام والاستعداد لحشد كافة مصادرها السياسية والاقتصادية والمالية لتحقيق ذلك».[7]

---

5 Glenn Robinson, Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution, Bloomington: Indiana University Press, 1997, p. 189.

6 Address by Warren Christopher at Columbia University, New York, September 20, 1993

7 Francois d'Alancon, "The EC Looks to a New Middle East," Journal of Palestine Studies 23, no. 2, Winter 1994:41.

وقـد تضمنـت اتفاقيات أوسلو عددا من الأهداف التي شكلت الإطار الناظـم لعمل الجهات المانحة، فعلى المستوى الأول، لعبـت الاحتياجـات الأمنية الإسرائيلية الدور الرئيس في تحديد ملامح عمل الجهات المانحة في مجال دعم الإصلاحات. فقد أدرك اللاعبون الدوليون أن ضمان امن إسرائيل في ظل استمرار الاستعمار والصراع، لن يأتى إلا عبر تعزيز وتقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وقد تجلت أهمية تقوية جهاز الشرطة الفلسطيني في حقيقة تشكيل لجنة التنسيق المحلية للمساعدات الدولية للفلسطينيين لتشكل أولى الآليات واللجان التي انبثقت عن لجنة الاتصال العالمية والمجموعة الاستشارية لتنسيق المساعدات الدولية.[8]

وقـد تمثل الهـدف الأولي للجنة المذكورة في دعم وتدريب جهاز الشرطـة الفلسطيني.[9] ومع مرور الوقت، أصبحت الأجهـزة الأمنية الفلسطينية من ضمن القطاعات المركزية التي استهدفتهـا برامج التنمية المختلفة في فلسطين والتـي نفذت تحت لـواء الحكم الصالح ومبدأ سيادة القانـون وهو التوجه الذي دعمته وتبنتـه السلطة الفلسطينية ذاتهـا قلبـا وقالبا. فقد خصصـت السلطة ما قيمته 228 مليـون دولار أمريكي لإصلاح القطـاع الأمني والبرنامج الانتقالي 2008-2010[10].

ولـم يقتصـر هذا التطور الأمني علـى السماح بإنشاء مكتب التنسيـق الأوروبي للقوات الأمنيـة الفلسطينية ودخول الجنـرال الأمريكي كيـث دايتون كلاعبين أساسيين في عمل الأجهزة الأمنيـة الفلسطينية، بل قاد إلى تحقيق أعلى مستـوى من التنسيـق الأمني بين الأجهـزة الأمنية الفلسطينية ونظيرتهـا الإسرائيلية في ظـل إدارة حكومة سلام فياضـ. وفـي الوقع، فإن دعـاة «الفياضيـة» يتباهون بما ورد عبـر صفحـات (وول ستريت جورنال) مـن أن النمو الاقتصـادي البسيـط المتحقق في فلسطين، مرده فـي الأساس إلى التطور الذي شهده القطـاع الأمني الفلسطيني معتبرين ذلك نموذجا لبرنامج بناء الدولة بشكل عام[11].

ثانيـا، عمل اللاعبـون الدوليون على إنشـاء نظام سياسي متماسـك ومركزي (السلطة الفلسطينيـة) لينسجم في طروحاتـه مع ما أفرزته اتفاقيات أوسلو. والى جانب المساعدات المالية، فإن مشاريع الإصلاح التي تبنتها الجهات المانحـة هدفـت بالدرجة الأولى إلى دعـم التوجهات السياسية للسلطـة الفلسطينية والتي ارتكـزت بالأساس على مـا جـاء في اتفاق أوسلو ذاتـه وفي الوقت ذاته عملت هـذه المشاريع على الحد من أي معارضـة سياسية للمطالب الإسرائيلية. ففي تسعينات القرن الماضي، على سبيل المثال، وبالرغم من إدراكهم لسوء الإدارة واتساع رقعة الفساد فـي إدارة الأمـوال العامة في فلسطين وتصاعد دعوات المؤسسات الرسميـة الفلسطينية المنادية بالإصلاح[12]، إلا أن المؤسسـات المانحـة لم تكن معنية بممارسة أية ضغوطات على السلطـة الفلسطينية لتطبيق الإصلاحات طالما

8 Rex Brynen, A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in West Bank and Gaza, United States Institute of Peace, Washington DC, 2000

9 Coordinating Committee for International Assistance to a Palestinian Police Force, 'Terms of Reference', March 25, 1994.

10 Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation : The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement", Journal Of Palestine Studies, Vol. 40, No. 2, Winter 2011.

11 Raja Khalidi, "Is Fayyadism Working?", Haaretz, October 2010.

12 Palestinian Legislative Council, Corruption Report, 1997.

بقيـت تلك القيادة ملتزمة بالخط السياسـي «الصحيح». وبالرغم من الإدانة القوية التي وجهها المجلس التشريعي الفلسطينـي للسلطـة الفلسطينية من خلال تقريـر الفساد الصادر فـي العـام 1997، إلا أن المانحين قد أكدوا، خـلال تشرين ثاني من العام 1998، التزامهـم بمواصلة دعم العملية السلمية من خلال التعهد بتقديم 3.4 مليار دولار أمريكـي خـلال الأعوام الخمسة التي تلـت.[13] إلا أن الفترة التي تلت رفض عرفـات لما عرض عليه في كامب ديفيد، شهدت بداية التغيير في سياسة التعاون الدولي. فقد اقترنت المساعدات الدولية الاقتصادية باشتراط قيام السلطـة بتطبيق بعض الإصلاحات والتـي أدرجت ضمن خطة المئة يوم للإصلاح التـي تبنتها السلطة الفلسطينية فـي العام 2002، إلى جانب تصاعـد الدعوات الأمريكية والإسرائيلية وبعض دول العالم الأخرى، لانتخاب قيادة فلسطينية جديدة.

وتشـكل المقاطعـة الدولية التي فرضت على حماسـ عقب انتخابها في العام 2006 وتوليهـا مقاليد قيادة السلطة الفلسطينيـة، مثـالا آخر على درجة التسييس العالية التي تحكم المساعدات الإنسانية. فبعد أن أعلنت حماس غداة انتخابهـا، رفضها لشـروط الرباعية الدولية وللشروط الإسرائيلية، بادرت العديد مـن الدول الغربية والعربية، إلى وقف تمويلها لوزارة الاقتصاد الفلسطينية. وقد تم الالتفاف على قيادة حماس المنتخبة وتم تطبيق إجراءات بديلة تمثلـت بآلية دولية مؤقتة عملت على تقديـم المساعدات للفلسطينيين، خلال العامين 2006 -2007، عبر مكتب الرئيس مباشرة. ومن خلال ذلك، فإن الممولين قد أعادوا تطبيق ما أطلقوا عليه «الإدارة الرشيدة» للأموال العامة وبالتالـي فرض الإصلاح ببعدين، مركزة النفوذ والأمن، والذي نادت به الجهات المانحة في الفترة ما بين العامين 2002 -2005. إلا انـه ومع تشكيل حكومة فتح لتصريف الأعمال في الضفة الغربية في العام 2007 والتي تبنت النهـج النيوليبرالي، عادت المساعـدات التقنية والمالية تتدفق على الفلسطينيين بالرغم من الجدل الذي ثار حول مدى شرعية الحكومة الجديدة.

13 Rex Brynen, op. cit.

2. التغير في النظرة التنموية – من التحرير إلى مرحلة ما بعد إجماع واشنطن

كمـا اشرنا سالفا، فإنه وبالرغم من وضوح سياسة الممولين في فلسطين، فإن العاملين التنمويين يطبقون خطابا تقنيـا موضوعيا وحياديا في مقاربة تخلو تماما من الاعتـراف بالحقائق المترتبة على وجود الاستعمار وعدم توازن القـوى بيـن والمستعمِر والمستعمَر والذي يقف وراء الصـراع ويقود إلى الأوضاع القائمة حاليـا، إضافة إلى تجنب التطـرق إلى سياسة الحرمـان والإخضاع التي يتعرض لها الفلسطينيون. وبدلا من ذلـك، فإن النمط السائد حاليا للعمـل التنموي، يظهر الفلسطينييـن كأي مجموعة «نامية» أخرى تسعى لتحقيق الأهداف التنموية العالمية المتمثلة في الازدهار الاقتصادي الفردي من خلال النمو الاقتصادي الوطني وتجسيد الحكم الرشيد والتمكين، انسجاما مع تدخل ليبرالي محايد يبنى على إجماع واشنطن المشار إليه سابقا. بالتالي، فإن نسق العمل هذا، انتقل من الترابط مـع الاحتياجـات السياسيـة الفلسطينية (وهو الشـرط الضروري لنجاح أي عمـل تنموي) إلى منحـى نيوليبرالي: اقتصـاد ممركز، وتركيـز على بناء المؤسسات والتي تقـود إلى إعطاء الأولوية لقضايا مـن قبيل النمو الاقتصادي وبروز نظام بيروقراطي وكذلك بناء المؤسسات.

وقـد بات الخطاب الاقتصادي النيوليبرالـي والمؤسساتي هو المهيمن على الخطة الإستراتيجية التنموية الفلسطينية بدل أن يشكل البرنامج السياسي الوطني العريض البوصلة لمثل هذه الخطة. ويبدو هذا التوجه جليا في الخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية والإصلاح. فحسب الخطة سالفة الذكر، وكذلك الوثائق الصادرة مؤخرا عن الحكومة الفلسطينية التي تحكم الضفة الغربية، فإن التركيز على تحسين أداء المؤسسات وتعزيز دورها باعتبار ذلك السبيل لتحقيق التحرر الوطني. وإذا ما أخذنا أجندة السياسة الاقتصادية التي تبناها ما يسمى «ما بعد إجماع واشنطن»[14].

كما ونجد أن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تتبنى تحقيق الحكم الرشيد على أساس الأمن العام وتعزيز سيادة القانـون كجزء من الأهداف الوطنية العامـة. فبناء المؤسسات والشفافية وتعزيز مبدأ المساءلة لمؤسسات القطاع العـام إلـى جانب تحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وتنمية القطـاع الخاص إلى جانب تقليص دور الدولة وتعزيز سياسة اقتصاد السوق المفتوحة، تشكل جميعا جوهر «الأهداف الوطنية» الجديدة للخطاب السابق وطريقة عرض المشاكل التنموية، دفعت بنمط المساعدات الإنسانية بعيدا عن النضال السياسي بطريقتين:

أولاً: مـن خـلال استبدال البعد السياسي في العمل التنموي ببعد نيوليبرالي مؤسساتي. فالأنشطة التنموية الحالية، تتجنـب التطـرق لنقاش الواقع الذي فرضه الاستعمـار وتركز على مواضيع لا صلة لها بذلـك من قبيل «الاقتصاد، السـوق، المؤسسـات، والفقـراء»، حيث يتم التعاطي معها بمعـزل تام عن مراكز القوى المهيمنـة وشبكة العلاقات الاجتماعيـة والسياسية. كما أن المواضيع المذكورة هنا، يمكـن التعبير عنها من خلال بعض الممارسات «الجيدة» والتقنيات التي تضمنها إجماع واشنطن وما تلاه.

14 Khalidi and Samour, op. cit.

ثانياً: من خلال تجاهل الواقع الاستعماري ضمن التحليل المقدم في السياق التنموي سالف الذكر. ويبقى الأهم أن العمـل التنموي يجـب أن يعمل على خلخلة علاقات القوى القائمة وعدم التعامـل معها بوصفها عاملا خارجيا يجب القبول بوجوده.[15]

إن التعامل مع الوضع بمعزل عن الاعتراف بحقيقة طبيعة الصراع السياسي، يدفع بالمشكلة السياسية إلى حيز البروز كمشكلـة تقنيـة ويقدم حلولا تقنية لها، في الوقـت الذي تتطلب فيه هذه الأمور حلا سياسيـا. وفي الصفحات التالية، سيتم تناول ثلاثة أمثلة تشير بوضوح كيف تم تطبيق منطق «ما بعد إجماع واشنطن التنموي» في فلسطين مما أدى إلى التغاضي عن الاستعمار كمشكلة في الوقت الذي يتطلب فيه الأمر العمل الجماعي السياسي ضد الاستعمار ومحاولة وضع حد لنظام الاستعمار وممارساته.

المثـال الأول هـو تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولـي حول الفقر في فلسطين ويوضح كيـف أن الإشارة الموجزة والجزئيـة للواقـع الناتـج عن الاستعمار، يغيـب الوجه الحقيقي للأزمـة ويعرضها وكأنها فشل فـي تطبيق المعايير الأساسية للنيوليبرالية والتي تشكل بدورها الحل للمشكلة. فحسب التقرير المذكور، فإن السبب الحقيقي للفقر في فلسطيـن، يكمن في ضعف قدرة السوق المحلية وشـح فرص العمل والذي يتم إرجاعه إلى حقيقة أن هناك اعتمادا كبيرا للاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي وان هذا الاقتصاد يتأثر كثيرا بالحصار الذي تفرضه إسرائيل وكذلك بتحكم إسرائيل بالتجارة الخارجية الفلسطينية[16].

وبالرغـم من أن قـراءة استعراضية للتقرير تظهر أن هنـاك بعض الحقائق الناجمة عـن الاستعمار وردت فيه، أي اعتمـاد الفلسطينييـن على الاقتصـاد الإسرائيلي والحصار المفروضـ إسرائيليا، إلا أن التحليـل الوارد فيه يبقى جزئيـا ويتجاهل عددا من العوامل الحاسمة كمصادرة موارد الفلسطينيين الطبيعية وعملية تفكيك مؤسساتهم،[17] إلى جانب السيطرة الاستعمارية الكاملة المفروضة على الفلسطينيين عبر مؤسسات الاستعمار المختلفة. ولا يمكن فهم الصورة كاملة وتوضيح سبب تراجع التنمية في ظل وجود الاستعمار، إلا إذا أخذت مختلف العوامل سالفة الذكر في عين الاعتبار وأعطيت الحيز الكافي من المراجعة والنقاش.

أما التقرير، فإنه يتناول بشكل جزئي، بعض القضايا التي تشكل مقدمة للدعوة لتطبيق الاقتصاد النيوليبرالي ومن بينهـا الحد من المعيقات الخارجية والداخلية التي تقف في وجه التجارة وكذلك تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمـل. وفي اللحظة التـي يتم فيها عرض المشكلة بالاعتمـاد على هذه المفاهيم الرنانة، فـإن ذلك يمهد الطريق أمـام تقديـم حلول من وجهة نظـر نيوليبرالية تتمثل في الاستثمارات الكبيرة وكذلك تعزيـز دور السوق على أساس أنها هي الحل الأنسب. وهذا ما يفسر الإصلاح الذي تشهده أجندة الجهات المانحة والتي تميل للتركيز على «تعزيز دور القانـون «وتحقيق الاستقـرار السياسي»، «وخلق البيئة الداعمة للاستثمار»، كما ينادي بذلك برنامج مساعدات

15 Adam Haniyeh, "Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine", Working Paper in Progress, June 2011.

16 World Bank, "Coping With Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza", October 2011.

17 Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development, Washington D.C: Institute for Palestine Studies, 1995.

الشعـب الأمريكـي (الوكالة الامريكيـة للتنمية) حسب ما ورد في خطـة الإصلاح التي قدمتهـا مجموعة (بوز الين هاملتون) الاستشارية [18].

وفـي ظل هذا التوجـه، فإن الأولوية تعطى لاحتياجات السوق لتحسين «الظروف الاجتماعية»، والتماسك الاجتماعي والاستقـرار، وهي التوجهات التي تبنتهـا السلطة الفلسطينية وأطلقت عليها الحوكمـة الداخلية الرشيدة، بينما تم النظر إلى النشاط السياسي والتعبئة الجماهيرية بوصفهما مشاكل ربما تؤثر سلبا على التقدم الاقتصادي.

المثال الثاني يوضح كيف أن مقاربة التنمية الحقيقية تؤدي إلى بروز ظواهر منفصلة «كالفقر»، ليتم دراستها وطرح برامـج التدخل لحلها، بحيث يتم تحليلها بمعزل عن علاقات القـوة والهيمنة السائدة في السياق العام. ففي تقرير البنـك الدولـي سالـف الذكر، تم تناول منطقة مسافـر الواقعة جنوب بلدة يطا كمثال حيث تـم التعامل مع «الفقر» مـن خـلال دراسة أوضاع الفقراء في فلسطين وطرح الحل للمشكلة من خـلال تعزيز مستوى المساعدات الإنسانية المقدمـة لهم، بـدلا من تبني المقاربة التـي تتناول حرمـان الفلسطينيين من حق الوصول إلـى المصادر «كنتيجة للعلاقـات السياسيـة والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال في تلك المنطقة منذ فتـرة طويلة».[19] وبالتالي العمل على تغييـر نمـط هذه العلاقـات باعتبار أن ذلك هـو الحل الفعلي لمشكلة الفقـر. وكان البنك الدولي قـد قام في العام 2004 بدراسة أوضاع سكان الكهوف في ذات المنطقة وهي المنطقة المكونة مما يقارب العشرون خربة في التلال الجنوبية الشرقية لمدينة الخليل ويقطنها ما يزيد عن الألف فلسطيني وفلسطينية[20].

وقد تعرض سكان منطقة المسافر المذكورة إلى العديد من الحملات التي شنها الجيش الإسرائيلي ضدهم لتنفيذ مخطـط الحكومـة الإسرائيليـة الرامي إلـى تهجيرهم من اجـل بناء جدار الفصـل العنصري. وقد جـاءت عملية التهجيـر هذه كامتداد لسياسة إسرائيل الهادفة إلى تهجيـر سكان هذه المنطقة حيث قامت إسرائيل بعدة عمليات لمصـادرة الأراضي هناك وقام جيش الاحتـلال بتحويل جزء من المنطقة إلى ساحة تدريب عسكري منذ سبعينات القرن الماضي، وتم تصنيف الجزء المتبقي من المنطقة باعتبارها منطقة (ج) حسب التقسيم الذي فرضه اتفاق أوسلـو على الفلسطينيين، كما تم بنـاء عدد من المستوطنات في المنطقة لتحاصـر التجمعات الفلسطينية هناك. ومـن خـلال ممارسات جيش الاحتلال والمتمثلة في الحصار وهدم المنـازل وتجريف الأراضي الزراعية إلى جانب منع مشاريع البنية التحتية وخاصة الطرق وشبكات المياه، وكذلك العنف الممارس من قبل المستوطنين، باتت حياة الفلسطينييـن عرضة للخطر الدائم واضطر عدد كبير منهم إلى إخـلاء مناطق سكنهم والخرب التي يقيمون فيها منذ عشرات السنين[21].

---

18 Booz Allen Hamilton, "BizClir: For the Palestinian Economy", March 2010. http://bizclir.com/galleries/country-assessments/West%20Bank%20BizCLIR.pdf

19 David Mosse, "Power and the Durability of Poverty :A Critical Exploration of the Links between Culture, Marginality, and Chronic Poverty", Chronic Poverty Research Center Working Paper 107, December 2007.

20 World Bank, Unpublished report, 2004.

21 Author's fieldwork, 2004.

ما يثير الاهتمام في تقرير البنك الدولي المذكور، كونه تعامل مع هذه المجموعة من الفلسطينيين (حيث تم اعتبار إجـراءات الاحتـلال الإسرائيلي كواحد من الأسبـاب التي تحد من العمل التنموي) باعتبارهـا مجموعة تتشابه في ظروفهـا مع أي مجموعة أخرى في الـدول النامية كالمجموعات المهمشة التي تحتاج لمساعدات إنسانية، ودعا إلى تقديـم المساعـدات اللازمة من اجل المساهمة فـي تحسين ظروفهم المعيشية. وحسـب التقرير فإن المساعدات المطلوبـة يجب أن تشمـل المساعدات الاجتماعيـة، وشبكات المياه، ومصـادر الدخل، والمدارس، بالإضافة إلى الحكم الرشيد وبناء القدرات.

ومـع أن التقريـر دعـا إلى توفيـر الدعم للمناطق المصنفـة (ج) والتي يتجاهلهـا العديد من الممولين، إلا انه لم يقـدم تحليـلا منطقيا للفقر كونه تعامل مـع القضية من زاوية الأفراد والمجموعات التـي تعاني من الحرمان بينما الصحيح هو تناول القضية من زاوية علاقات القوة السائدة في المنطقة والعنف الذي يمارسه الاحتلال ضد هؤلاء الفلسطينييـن ومصادرة ممتلكاتهم ومصادرهم الطبيعيـة واعتبار أن ذلك هو السبب الحقيقي للفقر في المنطقة. وفـي الوقـت الذي يرحب فيـه السكان بمبـادرة الممولين لتوفير مـأوى لهـم أو صهاريج المياه، فـإن خلو مثل هذه المبـادرات مـن الأنشطة السياسيـة المناهضة لممارسـات الاستعمار والاحتلال، لن يؤدي إلـى نتيجة ايجابية كون الاحتلال سيستمر في تدمير ممتلكات الفلسطينيين ومصادرة مقدراتهم. وبالتالي، فإن مساعدات الجهات المانحة لـن تتعـدى حدود توفير حلول مؤقتة لمشاكل سطحية ومساعدات طارئة ولـن يتم العمل على حل المشكلة السياسية والتي تشكل الأساس لكافة الأزمات الناشئة.

أمـا المثال الثالث فيتناول مقاربة التنمية في فلسطين والتي هدفت إلى إخفاء الصورة الحقيقية لعلاقات القوة وعدم استقلالية الفلسطينيين بحيث بات دور السلطة الفلسطينية في حدود متابعة الأمور المحاسبية للمساعدات الإنسانية. وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية حرمت من الميزة التي تتمتع بها الدول الحديثة من السيادة والاستقلالية كون اتفاق أوسلـو قيـد صلاحيات السلطة المذكورة داخل المناطق الفلسطينية ذاتها، فإنها أيضا لم تتمتع بالاستقلال السياسي والاقتصادي وتأثرت بالفاعلين الخارجيين، إلا أن التعاطي معها تم على أساس أنها صاحبة سيادة كاملة.

ويتـم التعامل مع السلطة المذكورة بوصفهـا حكومة وطنية فعالة ومحايدة تعبر خير تعبير عن الاحتياجات التنموية للفلسطينييـن ويتـم التعامل معهـا على قدم المسـاواة مع إسرائيـل ومجتمع المانحيـن. وفي العادة، فـإن أدبيات الممولين وتحليلاتهـم للواقع تتوجه إلى ثلاث جهات: السلطة الفلسطينيـة، إسرائيل، والجهات المانحة بحيث يتم التعامـل «مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بوصفهما جسمين منفصليـن ومستقلين عن بعضهما البعض بينما يتم النظر إلى الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي بوصفه جزء من مجموعة من الظروف الإدارية التي قد (وقد لا) تؤثر علـى الأنشطة التنموية في فلسطين بـدلا من التعامل معها بوصفها السبب الحقيقي للعديد من المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيون على أكثر من صعيد. وبالتالي فإن التركيز بات على تشجيع إسرائيل لتقديم بعض التسهيلات في جوانب محددة مما سيتيح المجال أمام السلطة الفلسطينية للقيام بدورها بشكل فعال. وبكلمات أخرى، يتم التعامل مـع إسرائيـل بوصفها شريكا في عملية التنمية في فلسطين بدلا من التعامل معها بوصفها العقبة الحقيقية في وجه تحقيق الأهداف التنموية المنشودة»[22].

22 Adam Haniyeh, "Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine", Working Paper in Progress, June 2011.

من هنا، فإنه وتحت شعار تحقيق الحكم الرشيد، المحاسبة، والشفافية فإن مقاربة العمل التنموي الحديث تتجاهل علاقـات القوة والهيمنة وعدم استقلالية السلطـة الفلسطينية ويتم التركيز على الحلـول التقنية كبناء المؤسسات وبنـاء الدولة. وعليـه، فبدل التركيز علـى مواجهة جوهر المشكلة وعلاقـات القوة والهيمنة يتـم التركيز على بناء المؤسسات «والحكم الرشيد».

3. نسق التنمية ما بعد أوسلو مقابل النضال ضد الاستعمار والآثار الناجمة عن ذلك

ولكن، ما هي انعكاسات هذا الوضع على السياق الاستعماري؟ إلا انه من المفيد هنا أن نفهم المقصود بنسق العمل السائد قبل محاولة الإجابة على السؤال السابق. ولا بد لنا هنا من الإشارة أولا إلى الطرح الذي يساوي ما بين التنمية والنمو الاقتصادي وعملية بناء المؤسسات والحكم الرشيد والفهم الليبرالي للتمكين وكذلك تناول جوهر الأهداف التنموية التي وردت في «ما بعد إجماع واشنطن». وبشكل أهم لا بد من تناول قضية الفصل ما بين العمل التنموي وعدم ربط ذلك بالسياق الاستعماري وشبكة علاقات القوة الناشئة نتيجة لذلك بوصفها السبب الحقيقي للحرمان الذي يعانيه الفلسطينيون.

فالنهج الذي يعطي السوق الأهمية الكبرى كمحرك للتنمية على المستوى الوطني ويتعامل معه وكذلك مع الاقتصاد، بوصفهما ظواهر تحكمها محددات «ذاتية» مستقلة ومنفصلة عن السياق «الاجتماعي والتاريخي».[23] ومن المفاهيم المركزية المرتبطة بهذا النسق هو مفهوم الاقتصاد ولكن ليس بوصفه من ساحات المواجهة لمقارعة الاستعمار الإسرائيلي، بل باعتباره مساحة للعمل بعيدا عن الجوانب السياسية. من هنا، فإن التنمية وكذلك الاقتصاد منفصلة تماما عن العمل السياسي الوطني ومقاومة الاستعمار.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم جوانب حياة الفلسطينيين تتأثر بالاستعمار وممارساته، فإن هدف هذا النمط من العمل، والذي يتجاهل علاقات القوة والهيمنة، يصبح تجسيد الاستعمار كواقع من خلال العمل على تعزيز التبعية الاقتصادية وتفتيت التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية إلى جانب تفكيك مكونات الشعب الفلسطيني وتحويله إلى فئات اجتماعية متباعدة. وبالتالي، فإن ذلك يؤدي إلى إعادة نسج شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني بشكل يؤثر سلبا على النضال السياسي الجماعي للفلسطينيين.

1.3 النمو الاقتصادي كإقتصاد سلام: تكريس الخضوع لسيطرة الاستعمار

اعتمدت إسرائيل ومنذ وقت طويل على إلحاق الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي ومصادرة ممتلكاتهم والحد من التنمية في أوساطهم، وكذلك فكفكة مؤسساتهم الوطنية، كجزء من إستراتيجيتها وسياستها للسيطرة على الشعب الفلسطيني والتي تصاعدت منذ عهد الانتداب البريطاني واستهدفت الأرض والسكان معاً.[24] من جانبها تشير سارة روي إلى أن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، حتى منذ عهد الانتداب البريطاني، تصمم بطريقة تخدم فيها أهداف الحركة الصهيونية السياسية. ومن بين هذه الأهداف، إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي عبر سلسلة من الإجراءات الرامية إلى منع أية آفاق للتنمية في أوساط الفلسطينيين من خلال تقييد الصناعة وسياسة تشغيل جذبت انتباه العدد الأكبر من أفراد قوة العمل الفلسطينية وكذلك العلاقات التجارية والتي جعلت المنتجات الإسرائيلية تحتل المكانة الأولى في واردات الفلسطينيين.

---

23 Paul Langley and Mary Mellor, "'Economy', Sustainability and Sites of Transformative Space", New Political Economy, Vol. 7, No. 1, 2002, pg. 50.

24 Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development, Washington D.C: Institute for Palestine Studies, 1995.

وفي بعض الأحيان، يتم تنفيذ بعض السياسات الرامية إلى نفخ الروح في الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسات التطبيع وبناء الجسور المفتوحة مع الاقتصاد الإسرائيلي بالإضافة إلى التكاملية ما بين الاقتصادين، حيث هدفت هذه السياسات بالأساس إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني وحماية المصالح الاستعمارية الإسرائيلية طالما بقيت إسرائيل تفرض سيطرتها على الفلسطينيين بالمطلق[25].

أما نظام الجمارك الموحد الذي اقره اتفاق أوسلو، فيؤكد أن ليس هناك أي فصل ما بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي والذي يعتبر الأساس لتحقيق حل الدولتين، كما أن هذا النظام يعزز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي.[26] وحسب البروتوكولات الملحقة باتفاقيات أوسلو، لا تتمتع السلطة الفلسطينية بأي سيطرة على أدوات السياسات الاقتصادية الرئيسية مثل التجارة الخارجية، وبالتالي فإن قراراتها الاقتصادية تبقى محصورة في جوانب تتعلق بقدرتها على السيطرة على السياسة المالية المحلية.[27] ولا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تتحكم بنسبة الفائدة أو التضخم ما لم يكن لديها بنك مركزي كما لا يمكن لها تحديد قيمة صرف العملات بشكل مستقل. كما أن علاقات القوة القائمة على أساس التباين بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تبدو جلية من خلال عمل العديد من اللجان المشتركة التي أفرزتها الاتفاقيات وأطلقت يد إسرائيل للتدخل في شؤون الفلسطينيين الداخلية ورفض أي قرار اقتصادي تتخذه السلطة الفلسطينية إلى جانب إعطاء إسرائيل الحق في التحكم بالتجارة الخارجية والجمارك وكذلك التحكم بالموارد الطبيعية.

وإضافة إلى ما سبق، فإن الفترة التي تلت توقيع اتفاقيات أوسلو، شهدت انطلاقاً للعديد من المشاريع الصناعية المشتركة ومشاريع التجارة المشتركة ما بين رجال الأعمال الإسرائيليين ونظرائهم من رجال الأعمال الفلسطينيين وكذلك مع النخب السياسية الاقتصادية الفلسطينية الناشئة، بالإضافة إلى التعاون ما بين المؤسستين الأمنيتين من الجانبين، قد أدى إلى ظهور الاحتكارات الكبرى في السوق الفلسطينية كاحتكار الوقود والاسمنت، وكذلك الأمر بروز المشاريع الاقتصادية المشتركة الكبرى كمشروع الكازينو في أريحا وغيره من المشاريع الكبرى الأخرى.[28]

وقد تم تنفيذ هذه المشاريع المشتركة باعتبارها جزء من السلام الاقتصادي مما أدى إلى ربط مصالح النخبة الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي ومصالح الاستعمار.

وحسب ما اعتقد، فإن منطق النمو الاقتصادي الحالي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم «السلام الاقتصادي» وذلك من خلال التركيز على جيوب للنمو الاقتصادي الفلسطيني دون العمل على وضع حد لتحكم إسرائيل بالاقتصاد الفلسطيني وممارسات الاستعمار التي أدت إلى تبعية هذا الاقتصاد لنظيره الإسرائيلي.

---

25 Sara Roy, op. cit.

26 Leila Farsakh, "Independence, Cantons, or Bantustans : Whither the Palestinian State ?", Middle East Journal, 59, 2, Spring 2005.

27 Khalidi and Samour, op. cit.

28 Markus E. Bouillon, The Peace Business: Money and Power in the Palestine Israel Conflict, I.B. Taurus, May 2004; Peter Lagerquist, "Privatizing the Occupation: Political Economy of an Oslo Development Project", Journal of Palestine Studies, Vol. 32, No. 2, Winter 2003.

أمـا برامج السلطـة الفلسطينية الرامية لتحقيق الازدهـار الاقتصادي في ظل الاستعمار واستبـدال استراتيجيات المقاومـة بمثل هـذه المشاريع، لن يقود في المحصلة إلا إلى تعزيز هيمنة الاستعمار على فلسطين. كما أن التركيز علـى النمو الاقتصـادي وحده سيؤدي إلى بروز براغماتية اقتصادية والتي تـرى أن تدخل الممولين وكذلك مشاريع السلطـة الفلسطينيـة تخضع لسيطرة موازين القـوى المهيمنة مما يجعلها تلعب دورا في تعزيـز سيطرة الاستعمار الإسرائيلي على مختلف جوانب حياة المجتمع الفلسطيني.

وكما أشار كل من الخالدي وسمور، فإن الوضع في فلسطين يشكل المرآة التي تعكس استراتيجيات إسرائيل لتفكيك المجتمـع الفلسطينـي. فعلى سبيل المثـال، يسعى كل من مجتمع المانحيـن وكذلك السلطـة الفلسطينية إلى دعم وتشجيـع التعاون الاقتصـادي وكذلك مشاريع تأهيل الطـرق والتي تخدم مشروع إسرائيل للفصـل ما بين الشوارع المتاحـة للفلسطينييـن وتلـك المخصصـة للمستوطنين، إلى جانـب تشجيع المشاريـع التي تسعـى لتعزيز فعالية الأداء الاقتصـادي الفلسطينـي بالرغم من الجدار ونقاط العبور التي يفرضها الاحتلال، كما أن العمل في المناطق المصنفـة (ج) وبالرغم من الإجراءات المعقدة التي تفرضهـا إسرائيل على العمل في هذه المناطق، تشكل جميعا أمثلة على ديناميكية العمل التنموي الراهن في فلسطين.

مـن جهة أخرى، يبدو واضحا توجه الممولين والسلطـة الفلسطينية لدعم المشاريع المشتركة مما يجعل الاستعمار الإسرائيلـي للمناطق الفلسطينية المحتلة يظهر وكأنه أمر عادي. وفي ظل الترويج لها بوصفها مشاريع لخلق فرص عمل تستوعب قوة العمل الفلسطينية، سيتم العمل على تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية المشتركة. إلا أن هذه المشاريـع ستخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة من ناحية التخطيط وحرية الوصول إلى أماكن العمل فيها وكذلك نـوع الخدمات التي تقدمها وظروف العمل المتاحة للفلسطينيين فيها. فعلى سبيل المثال، «فإن المنطقة الصناعية المشتركة في جنين ستقوم على أراضٍ فلسطينية خاصة صادرتها إسرائيل لصالح بناء جدار الفصل العنصري.

أمـا الخطة التنفيذية للمشروع، فتأتـي انسجاما مع التقسيم الذي فرضه اتفاقية أوسلـو على الأراضي الفلسطينية (أ، ب، ج) وتؤكـد تحكم إسرائيـل بالمشاريع التنموية في فلسطين. فالمنطقة المذكورة تقع في الأراضي المصنفة (ب)، بمعنـى أنها خاضعة للسيطرة الإسرائيلية من الناحية الأمنية والتخطيط العمراني وظروف العمل. وبالتالي، فإن هذه المنطقة خاضعة لأي اتفاق يمكن أن يتم ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وخاصة فـي مجال حرية تنقل البضائع والأفراد وكذلك مصادر الطاقـة الكهربائية والماء لتشغيلها إلى جانب الآثار البيئية السلبية الناجمة عن المشروع»[29].

وفـي المحصلـة، فإن ما يهدف إليه هذا المشروع هو استغلال الأيـدي العاملة الفلسطينية الرخيصة من اجل إنتاج بضائع للسوق الإسرائيلية بالرغم من الإجراءات المعقدة التي تفرضها إسرائيل وتقييدها لحرية حركة الفلسطينيين ومواصلـة هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني. كمـا أن خضوع المنطقة للقانون الإسرائيلي، وكون المنتجات ستتجه إلـى السوق الإسرائيلية، فإن إسرائيل هي المتحكم الفعلي بهـذا المشروع وستصبح قوة العمل الفلسطينية خاضعة للشروط الإسرائيلية والقرارات السياسية لحكومة الاحتلال.

---

29 Palestinian Grassroots Anti Apartheid Wall Campaign, "Development or Normalization?: A Critique of West Bank Development Approaches and Projects", undated, p. 25.

ولـن تختلـف حال هذه المنطقـة الصناعية عن تلك التي أقيمـت في حاجز ايرز على مدخـل القطاع حيث خضعت للسيطـرة الإسرائيليـة الكاملة وأغلقت في النهايـة بفعل الحصار الذي فرضته إسرائيل ممـا افقد عشرات الآلاف مـن العمال الفلسطينيين مصادر رزقهم. وهناك نموذج آخر يتمثـل في المشروع المسمى «ممر السلام والازدهار» حيـث قامت وكالة التعاون الدولي الياباني (جايكا) بتمويـل إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات الزراعية في غور الأردن تحـت شعار تعزيز النمو الاقتصادي المحلي. وقد لقي المشروع ترحيبا كبيرا من الرباعية الدولية حيث دعا تونـي بلير إلـى تقديم الدعم التكنولوجـي والتسويقي للشـركات الإسرائيلية «العاملة في الخـارج» والتي تنشط في منطقة غور الأردن. أما حملة «أوقفوا الجدار»، فقد أشارت من جانبها إلى أن هذه الشركات الإسرائيلية المذكورة، هـي امتداد للشركات الإسرائيلية المعروفة بتسويقها لمنتجات المستوطنات والتي تعتبر غير شرعية حسب القانون الدولي[30].

مـن جهـة أخرى، فـإن البراغماتية الاقتصادية دفعـت بالسلطة الفلسطينيـة إلى دعم مشاريع شبـكات الطرق في الضفـة الغربيـة والتي تنسجم مع المشروع الإسرائيلي الرامي إلى الفصل مـا بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما يمهـد الطريـق أمام تحقيـق الغاية الإسرائيلية المتمثلة بضـم مساحات كبيرة من أراضي الضفـة الغربية ومنع أي تواصل جغرافي بين ما تبقى من هذه الأراضي.

ومـن الأمثلـة علـى المعضلة التي تواجههـا السلطة الفلسطينية في هـذا السياق، طريق وادي النـار التي تربط رام الله ببيـت لحـم. ففي ظل منعهم مـن المرور عبر القدس، وهي الطريق الأقرب ما بيـن رام الله وبيت لحم، يضطر الفلسطينيـون إلـى سلوك طريق وادي النار الجبلية، الأكثر طولا وصعوبـة. وبالرغم من أن العمل على تحسين وضع الطريق المذكورة سيجعلها أكثر أمنا ويعود بالمنافع الاقتصادية، إلا أن ذلك سيعني إذعانا من السلطة الفلسطينية لقرار الحكومة الإسرائيلية بأن القدس ستبقى بوضعها الحالي ويبقى دخولها محظوراً على الفلسطينيين من الضفة الغربية[31]. ومع ذلك، قررت السلطة الفلسطينية المضي قدما في مشروع تأهيل الطريق المذكورة.

ومـمـا لا شـك فيـه، أن هذه الحالـة من فقدان البوصلة فـي الاختيار ما بيـن مقارعة الاستعمـار وتحسين الظروف المعيشيـة ووسائـل الصمود، تشكل واحدة مـن المعضلات التي واجهتهـا القيادة الفلسطينية منـذ بداية استعمار فلسطيـن. إلا أن النمـط الحالي السائد للعمل والذي يميل لتبني مقاربة النمـو الاقتصادي، يشكل إذعانا من جانب الفلسطينييـن للسيطـرة الاستعماريـة المفروضة عليهـم. ومن الأمثلة الجليـة على هذا التوجـه، اتفاقيات التعاون القائـم بيـن السلطة الفلسطينية و الوكالـة الامريكية للتنمية في مجـال تأهيل الطرق. ففي العـام 2004، قدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية مقترح مشروع للجهات المانحة لتمويل مشروع شبكة طرق بديلة بطول 500 كيلومتر في المناطـق الفلسطينية المحتلة، وهي الشبكة التي تحتاجها إسرائيل لتمزيق أشلاء المناطق المحتلة. ويكمن الهدف الحقيقـي وراء شبكـة الطرق المذكورة إلـى إكمال شبكة الطـرق الالتفافية التي أقامتها إسرائيـل وبالتالي حرمان الفلسطينيين من استخدام الطرق الرئيسة.[32]

---

30 Palestinian Grassroots Anti Apartheid Wall Campaign, ibid, pg. 35a.

31 Nu'man Kanafani, op. cit.

32 For discussion of segregated road networks, see MA'AN Development Center, "Apartheid Roads: Promoting Settlements Punishing Palestinans", December 2008.

وبالرغـم من إدراكها للأهداف السياسيـة لخطط الوكالة الامريكية للتنمية، إلا أنها تعاطـت مع التمويل الذي قدمته هذه الجهة لشبكة الطرق والتي تتماشى مع الخطة الإستراتيجية الإسرائيلية بحيث تم منذ العام 2004،[33] وحتى الآن انجـاز مـا قيمته 22% من الخطة المذكورة. ففي قرية بتيـر في محافظة بيت لحم، على سبيل المثال، قامت السلطة الفلسطينيـة و الوكالة الامريكية للتنمية، بحفر نفق ليربط القرية المذكورة بمدينة بيت لحم ولم يسمح للفلسطينيين بالمرور عبر طريق 60، الطريق السريع المار في الضفة الغربية، والتي تربط القرية ببيت لحم. ومع اكتمال بناء النفق المذكور، ستتمكن إسرائيل من ربط مجمع مستوطنات غوش عتصيون بإسرائيل بشكل منفصل تماما عن الفلسطينيين. ولا يقـف دور النفق عند حد الانسجام مع خطة الضـم الإسرائيلية، بل يتعداها لدرجة انه سيسمح لها بالسيطرة على حركـة الفلسطينيين مـن والى مدينة بيت لحم، حيث تكفي سيارة عسكرية واحدة لتتحكم بعملية المرور عبره. وبعيدا عن الآثار التي تعود بها هذه المشاريع على الأراضي الفلسطينية، فإن وزير الأشغال الفلسطيني السابق (محمد اشتية) قد عبر عن براغماتية العمل التي تتبناها السلطة الفلسطينية حين قال: «جل هذه المشاريع ساهمت في تحسين البنية التحتيـة في المناطق الفلسطينية وجاءت انسجاما مع خطط الحكومـة»[34]. كما يوضح أنماط مماثلة في تطوير البنية التحتية في قطاع الطاقة[35].

ومـن ناحيـة أكثـر عمومية، فـإن سياق العمـل التنمـوي الحالي يسهم فـي تعزيز خضـوع الفلسطينييـن للسيطرة الإسرائيليـة مـن خلال تخويل إسرائيل بسلطة تحديد طبيعة المشاريع التنمويـة المطلوبة في الأراضي الفلسطينية وطريقـة تنفيذ مثل هذه المشاريع. ومن المفارقات في هذا السياق، أن الجهات المانحة تعزف عن تمويل المشاريع فـي المناطق المصنفـة (ج) أو في القدس الشرقية مما يعني قبولا من هذه الجهـات لسياسة إسرائيل الرامية إلى تمزيق الأراضي وإضعاف التواصل بين المواطنين الفلسطينيين[36].

كمـا أن اللجان المشتركة كاللجنة الاقتصادية ولجنة الميـاه وكذلك الحال لجان الجمارك والتجارة، تخضع جميعا للسلطـة الإسرائيلية وللقانون الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، اقر البنك الدولي أن بإمكان إسرائيل المحافظة على أمنها من خلال تطبيق الإجراءات التي تكفل توفير الحماية ومنع الاختراقات الأمنية عبر استخدام التكنولوجيا في عمليات التفتيش على نقاط العبور الحدودية[37].

أمـا بال تريـد (مركز التجارة الفلسطينـي) فيمضي في الأمر إلـى ابعد من ذلك الحد إذ يشير فـي احد تقاريره: «مـن حق إسرائيل أن تحمي مواطنيهـا من الهجمات، إلا انه لا بد من نقاش بعض الإجراءات التي تتخذها إسرائيل كسياسة الإغلاق كون مثل هذه الإجراءات تعتبر مبالغة ويمكن الاستغناء عنها»[38].

---

33 Nadia Hijab and Jesse Rosenfeld, op. cit.

34 Nadia Hijab and Jesse Rosenfeld, op. cit.

35 Palestinian Grassroots Anti Apartheid Wall Campaign, "Development or Normalization?: A Critique of West Bank Development Approaches and Projects", undated, pg. 8.

36 Adam Haniyeh, op. cit.

37 World Bank, "The Door to Door Movement of Goods", July 2005, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/Door_to_Door.pdf

38 PalTrade, "The Untapped Potential: Palestinian Israeli Economic Relations – Policy Options and Recommendations", October 2006, http://www.paltrade.org/en/publications/other/Untapped%20Potential%20-%20Dec%202006%20PRINTED%20(Arabic-English).pdf

وهنا نلاحظ أن قضية الأمن باتت تحتل الأولوية مما دفع بالمؤسسة الفلسطينية للمطالبة بالحوار حول طبيعة ممارسات الاستعمار. وعند الحديث بشكل موسع عن دور وجهود الممولين، نشير إلى ما ذكره الخالدي وسمور: «عشرات الساعات من المفاوضات تضيع فقط في محاولة الحصول على موافقة الاحتلال لبناء الطرق واستيراد المعدات وبناء المنشآت الصناعية وتسريع إجراءات مرور البضائع عبر النقاط الحدودية وتقليل تكاليف الواردات وما إلى ذلك. إلا أن ما لا معنى له هو لماذا الإصرار على المضي في مثل هذه المفاوضات بالرغم من أنها قضايا لها علاقة بإجراءات الاحتلال وممارساته والخوض فيها ضرب من ضروب العبث»[39].

2.3 التجزئة

وبعيدا عن كون هذا النمط من التقدم الاقتصادي يقود إلى إخضاع الفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية ويزيد من اعتماد اقتصادهم على نظيره الإسرائيلي، فإنه أيضا ساهم في خلق طبقات اجتماعية جديدة وعزز الصراع الطبقي بدل أن يلعب دورا في تعزيز وحدة الفلسطينيين وتماسكهم.

وهناك العديد من الطرق التي تساهم فيها الأنشطة التنموية الحديثة في تعزيز حالة التمزق والتشتت المفروضة على الفلسطينيين. فمن جهة شهدت المرحلة التي تلت توقيع اتفاقيات أوسلو، بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي لعبت دورا في تركيز رأس المال السياسي والاقتصادي في يد نخبة قليلة مرتبطة بالسلطة الفلسطينية ونظامها. كما يتصاعد الفصل ما بين الطبقات في المجتمع الفلسطيني مع بروز نخبة سياسية تستغل فرص المنافع الناجمة عن اتفاقيات التجارة ما بين السلطة الفلسطينية والجهات الإسرائيلية[40].

فبينما تشكل السياسة الموروثة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية احد أهم العوامل التي تفسر هذه الديناميكية، فإن المنحى النيوليبرالي للنمط التنموي السائد حاليا، يساهم في تعزيز هذا التوجه كونه يشجع الفردانية ويعزز دور القطاع الخاص وبالتالي تصبح المنفعة صاحبة الأولوية تطغى كهدف على الأهداف الوطنية الكبرى وحتى أن الأهداف الوطنية تتلاشى ولا تعود جزءاً من المشهد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النيوليبرالية تتجاهل صراعات القوى وراء الوضع الراهن وتركز على الأنشطة الاقتصادية وأنشطة السوق كبديل لذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن آدم هنية يتناول بشكل مكثف دور الأنماط والمقاربات التنموية الحديثة في تعزيز حالة التجزئة والتشتيت السائدة. أما كيف يتم ذلك، فحسب ما يشير الكاتب، إما من خلال تبني استراتيجيات الاستعمار ذاتها أو من خلال الترويج للنيوليبرالية وملامحها كالإقراض والتمويل اللذان يؤديان في مضاعفة «التجزئة»[41].

كما أن الاستهلاك يشكل احد أهم ملامح المشاريع التنموية الحالية إذ بات التركيز على الاستهلاك بالدرجة الأولى ضمن اغلب هذه المشاريع، مما يعزز من الفردانية ويجعل مثل هذه المشاريع خالية من أي بعد سياسي.[42]

---

39 Khalidi and Samour, op. cit., pg. 10.

40 Mushtaq Khan and I. Amundsen (eds), State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation, Routledge, 2004.

41 Adam Haniyeh, op. cit.

42 Nasser Abourahme, "The bantustan sublime: reframing the colonial in Ramallah", City, Vol. 12, No.3, December 2009.

من الناحية السياسية، فإن هذه الديناميكيات لعبت دورا ملحوظا في بروز المجموعات المنتفعة وذات النفوذ، والتي ترتبط مصالحها وعلاقاتها بالاستعمار على عكس حال غالبية الفلسطينيين، كما أن هذه المجموعات تعلن طلاقها من المشروع الوطني السياسي. كما أن بعض هذه المجموعات أعلنت براءتها من المشروع الوطني والمصلحة الوطنية وتفضل بقاء الوضع على ما هو عليه وبقاء السلطة الفلسطينية بذات الحالة أو تعلن تناقضها كمجموعات مع المصالح الوطنية الفلسطينية.

وفي دراسة صدرت مؤخرا، اتضح أن «الفلسطينيين ينفقون داخل إسرائيل ضعفي ما ينفقونه تقريبا في الضفة الغربية»، حيث وصلت قيمة الاستثمار الفلسطيني داخل إسرائيل وفي المستوطنات ما يقرب من 2.5 مليار دولار أمريكي.[43]

3.3 السلطة الفلسطينية ومشروع بناء الدولة: دور المشروع في التفكيك السياسي

مع توقيع اتفاقية أوسلو، والوعد الذي تضمنته تلك الاتفاقيات بإقامة دولتين كحل للصراع، بات بناء قدرات السلطة الفلسطينية باعتبارها من ستتولى إدارة الدولة الفلسطينية المنشودة، من ضمن أولويات الجهات المانحة. ولم تقف المساعدات التي قدمها الممولون عند حد ضخ السيولة النقدية في موازنة السلطة، بل أيضا تمويل مشاريع الحكم الرشيد لتعزيز قدرات السلطة في هذا المجال وكذلك تعزيز الشفافية وسيادة القانون، وتجسيد مبدأ المساءلة للحكومة. إلا انه وبعيداً عن تعزيز ديمقراطية السلطة وتسييس عملها كحكومة، إلا أن أجندة السلطة الفلسطينية ومشروع بناء المؤسسات الذي تبنته، قد ساهم في زيادة تفكيك العمل السياسي في أوساط الفلسطينيين.

فأولا، نجد أن بنية الجهات المانحة وإطار عملها قد تم تشكيلهما بما يتناسب ودعم بعض الأهداف التي تضمنها اتفاق أوسلو وتحديدا إقامة سلطة فلسطينية معتدلة يمكنها أن تتماهى مع الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية وتعمل على حمايتها وكذلك احتواء المعارضة الفلسطينية. فالمساعدات التنموية والتي ركزت على مشروع بناء الدولة، ساهمت في تحويل السلطة الفلسطينية إلى مؤسسة سياسية فلسطينية مهيمنة تسترشد بالتوجهات السياسية لقيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير. فمن جهة، باتت السلطة الفلسطينية ذاتها هي المستهدفة بالدرجة الأولى بالمساعدات التنموية حيث تم تخصيص المصادر التمويلية الكافية لتعزيز عملها ودورها. وفي حديثه عن دور صندوق هولست، أحد المؤسسات الممولة الخاضعة لرقابة البنك الدولي والتي مولت برنامج التشغيل في العامين 1996 -1997، يشير ركس براين إلى أن المشروع لم ينسجم مع الإطار التقليدي للمساعدات التنموية.

وفي الواقع، فإنه ومن وجهة نظر العديد من المؤسسات المانحة، فإن المشروع المذكور كان هدرا للمصادر كونه عزز من اعتماد المستهدفين على المساعدات الخارجية ولم يسهم في تحقيق نمو دائم. إلا انه في الضفة الغربية وقطاع غزة، باتت الحاجة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي أكثر إلحاحاً في الوضع الراهن،[44] إلا أن السلطة الفلسطينية غدت القناة الرسمية الفعلية للمساعدات التنموية.

---

43 Haaretz, "Study: Palestinians invest twice as much in Israel as they do in the West Bank", Nov. 22, 2011, http://www.haaretz.com/print-edition/features/study-palestinians-invest-twice-as-much-in-israel-as-they-do-in-west-bank-1.396979

44 Rex Brynen, op. cit., pg. 200.

وقـد مهد التركيـز على بناء الدولة الطريق أمام تعزيـز قوة السلطة الجديدة. فمن جهة، فـإن المساعدات المالية لموازنـة السلطـة مهـدت الطريـق أمامها لتلعـب دور الدولة من خـلال تطوير قدرتهـا في مجال توفيـر الخدمات الاجتماعيـة والتشغيـل في القطـاع العام مما عزز من قـدرة السلطـة الفلسطينية على فرض سيطرتهـا السياسية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن هذا التركيز للتمويل عزز من سطوة البيروقراطية والتي حسب ما يقوله جيمس فيغسون تبدو نتاجا طبيعيا للمشاريع التنموية التي تحمل أكثر من بعد في عملية بناء الدولة[45].

ومن ابرز نتائج هذه الحالة، أن السلطة الفلسطينية باتت تتحكم بالمشاريع التنموية وبالتالي تقرر أي من مؤسسات المجتمـع المدنـي يسمح لها بالانخراط في هـذه المشاريع وأيها تعاقب بالاستبعاد. أمـا المرحلة التي سبقت توقيع اتفاقيـات أوسلـو، فإن النفـوذ كان يتوزع في سياق شرعي عبـر عدد من اللاعبين بما يشمـل التنظيمات السياسية المنضويـة تحـت إطار منظمـة التحرير الفلسطينية، الحـركات الإسلاميـة، المجالس المحلية، اللجـان الشعبية، الحركـة الطلابية، الحركة النقابيـة، المجموعات النسوية، وغيرها من المنظمـات والمؤسسات الجماهيرية، لكن السلطـة نجحت عبر أجهزتها البيروقراطية في الحد من دور هذه المؤسسات في التعبئة السياسية واحتكرت العمل السياسي.

أما المؤسسات غير الحكومية والتي كان من الممكن أن تشكل مساحة للمعارضة السياسية، فقد تم محاصرتها من قبل السلطة الفلسطينية وفرضت عليها السيطرة حيث بات جسم الدولة الرأسمالية المتمثل في السلطة الفلسطينية يتحكم في عمل هذه المؤسسات[46].

كما أن السلطة الناشئة من ناحية سياسية، قلصت مساحة العمل والمشاركة السياسية وكذلك الأنشطة الاجتماعية التي تخرج عن إطار العمل السياسي المترتب على اتفاق أوسلو أو الإطار السياسي لعمل السلطة الفلسطينية.

ثانيـاً، من خـلال تجاهل علاقات القـوة السياسيـة والاقتصادية بين السلطـة الفلسطينية والفاعليـن الخارجيين وتحديـدا إسرائيـل والمجتمـع الدولي، إلى جانـب الديناميكيات الفاشيـة الداخلية، فإن الممارسـات المبنية على «مـا بعـد إجماع واشنطن»، وخاصة تلك المرتبطة ببناء المؤسسات والحكـم الرشيد، قد شوهت مفاهيم المشاركة السياسيـة والتمكيـن وقـادت بشكل أو بآخر، إلى إلغـاء الدور السياسـي للمجتمع المدني وإفقـاد التعبئة السياسية فـي أوساط الفلسطينييـن لمضمونها في المرحلة التي تلـت توقيع اتفاقيات أوسلو. فالتركيز علـى بناء المؤسسات ضمـن مفاهيـم «التمكين»،[47] قد لعب دورا في تحويل دور الفاعلين التنمويين من نشطاء، إلى ما أصبح يطلق عليه «الحيادية المهنية».

45 James Ferguson, The Anti-Politics Machine, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

46 Rex Brynen, op. cit. pg. 189.

47 For a discussion on "instrumental" versus resistance based conception of empowerment, see article by Eileen Kuttab, "Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian Women's Empowerment", Development 53 (2), 2010.

فبـدلا مـن التركيز على التعبئة والأنشطة السياسية التي ميزت عقدي السبعينات والثمانينات، فإن كلا من السلطة الفلسطينيـة ومؤسسات المجتمـع المدني تغرق حاليا في التركيز على المجموعات البؤريـة التشاركية، ورش العمل للمؤثريـن والمتأثرين، وتحضير الميزانيات، ولقاءات بناء القـدرات، وتدريبات مهارات القيادة، وإعداد مقترحات التمويـل لتحقيق «الحكم الرشيد». فقد حلـت خطة الإصلاح والتنمية التي أطلقتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية محل البرامج السياسية بالرغم من أن هذه الخطة اقترحت في الأصل من قبل مجموعة مـن المستشاريـن التابعين للبنك الدولي والتي تعبر عما ورد في «ما بعد إجمـاع واشنطن» والتي تعتبر وصفة لكافة الدول النامية.

وفـي هـذا الإطار، يتـم التعامل مع مؤسسـات المجتمع المدني بوصفهـا جهات غير سياسية تعمـل في مجال توفير الخدمات وتتكامل في عملها مع الدولة سواء من خلال التركيز على تقديم الخدمات، أو من خلال التعبئة الجماهيرية ومراقبـة أداء المؤسسات الحكوميـة لضمان تطبيق مبادئ الحكم الرشيد. بالتالي تصبـح قانونية المؤسسات غير الحكومية وتمويلها وآفاق مشاركتها في العملية التنموية الحديثة، مشروطة بقدرة هذه المؤسسات وجاهزيتها للعمل ضمـن السيـاق المهيمن. أما في حالة قيام بعض المؤسسات بانتقاد النهـج التنموي السائد في فلسطين والمطالبة بإعـادة صياغتـه، تكون النتيجة استثناؤها من العمل بذريعة كونها مؤسسات سياسية راديكالية لا قيمة لها ولا يمكن لمواقفهـا أن تؤثـر على السياق العـام للعمل التنموي. وقـد أدى الضغط في المحصلة إلى تبنـي الخطاب التقدمي الداعـي لتبنـي نهج بناء المؤسسات سواء من قبل المؤسسات ذاتها أو حتى مـن قبل الأفراد حيث أن النمط التقني السائـد هـذا قد نجح في استبدال الحـراك الاجتماعي بالالتفاف حـول مشروع بناء المؤسسـات، ودفع بمؤسسات المجتمع المدني إلى «الابتعاد عن الأجندة الوطنية»[48].

48 Sari Hanafi and Linda Tabar, The Emergence of a Palestinian Globalized Elite, Muwatin and the Institute for Jerusalem Studies, 2005.

4. إعادة صياغة مفهوم التنمية: المبادئ البديلة

فـي القرن التاسـع عشر وفي نقده لتطبيق نهج الاقتصـاد الليبرالي بمعزل عن السياق العـام والذي طبق في الهند الخاضعـة للاستعمار، يقول الاقتصادي الهندي (ماهـادف كوفند رانادي): «طالما انه في دراسة العلوم السياسية والإنسانيـة، يتـم الأخذ بعين الاعتبار الظـروف الزمانية والمكانية وقدرات الأفراد وظروفهـم وعاداتهم إلى جانب طبيعـة مؤسساتهم وقوانينهم وماضيهم، فإن من الغريب انه وحين الحديث عن الجوانب الاقتصادية لحياة البشر، لا يتم تطبيق ذات الفلسفة ويتم الافتراض بأن هناك منظومة واحدة صالحة لكل زمان ومكان»[49].

ومـن أهـم النقاط في الورقة التي بين أيدينا تكمن في أن نمط التنميـة النيوليبرالية المطبق في فلسطين حاليا، لا يأخـذ بعيـن الاعتبار أيا من هذه المتغيرات وتحديـدا التاريخ السابق والسياق الحالي. فهـذا السياق هو احد نتائج الهيمنة الاستعمارية كما هو حال التجزئة المفروضة على الأرض والسكان، بالتالي فإن وضع حد لهذا الحال يتطلب قبل كل شيء الالتفاف حول الأهداف الوطنية والنضال الجماعي من اجل التحرير. إلا أن هذه الميزات بالذات، هي التي سعى العاملون على تطبيق سياسات ومقاربات «ما بعد إجماع واشنطن»، إلى إضعافها والقضاء عليها.

مـن هنـا، يبدو أن الخطـوة الأولى على طريق طرح نسق تنمـوي بديل في فلسطين، تكمن فـي إعادة صياغة مفهوم التنميـة ذاتـه. ولا بد من إعادة الاعتبـار للعمل التنموي القائم علـى أساس مناهضة المشـروع الاستعماري وتغيير نمـط العمل السائد حاليا والفهـم الحالي للتنمية. وفي ظل رفضنا لنمط التنمية السائد حاليا في العالم ومحدودية قدرتنا على تغييره وبقائنا فقط في دائرة توجيه النقد، فإن من واجبنا العمل على التأصيل التاريخي للعمل التنموي ومحاولـة تحديـد مفهومه ليتناسب مع الوضع المحلي في فلسطين. بالتالي، فـإن ذلك يتطلب إعادة صياغة مفهوم التنميـة في فلسطيـن باعتبارها عملية تسهل وتدعم النشاطات المناهضة للاستعمـار وهيمنته وموازين القوة التي يفرضها إلى جانب مناهضة المشروع الرامي إلى فرض التجزئة على الشعب الفلسطيني.

وقبـل الخوض عميقا في هـذا النقاش، سيكون من المفيد جـدا التوقف أمام سياق مناهضـة الاستعمار في أماكن أخرى، حيث سأقف تحديدا أمام تجربة جنوب آسيا. وبالرغم من أن طبيعة أهداف الحركة الاستعمارية في جنوب آسيـا تختلـف عنها في فلسطيـن، إلا أن ما تشير إليه الحركة الوطنية الهندية حول آثـار الحركة الاستعمارية، يعبر عـن المشاكل التي يعاني منهـا الفلسطينيون من جراء الاستعمار والتي سأتناولها في القسم الأخير من الورقة. كما أنها تحدد كذلك استراتيجيات المقاومة الوطنية والتي تعتبر الأساس فيما لو فكرنا في طرح مقاربات تنموية بديلة في السياق الفلسطيني.

وقـد وجه المفكرون الوطنيون الهنود نقدا مؤثرا للهيمنـة الاستعمارية البريطانية المطبقة على شبه القارة الهندية خـلال القرن التاسع عشـر من جهة، وللزج بالاقتصاد الهندي ضمن منظومة الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى. ومـن خلال تحليلهم للآثار الامبريالية على الاقتصاد الهندي ودمج هذا الاقتصاد بالنظام العالمي في ظل الهيمنة

49 Mahadev Govind Ranade, 'Indian Political Economy' (1891), in Bipan Chandra, Ranade's Economic Writings, Delhi: Gyan Books Pvt. Ltd, 1990, pg. 324-325.

البريطانيــة عليــه، أشار المفكــرون الهنود إلــى أن بلادهم تتحول إلى مزرعــة للمواد الخام التــي تنتظرها السفن البريطانيــة لتعــود بها إلى بريطانيا، أو أن يتم تشغيل الشعب الهنــدي في النسيج برأس مال وتقنيات بريطانية ليتم شحنهــا إلــى بريطانيا وتحويلها إلى منتجات من القماش البريطاني ويعاد تصديرها إلى الهند عن طريق الشركات البريطانية الكبرى، مما يعزز من اعتماد الشعب الهندي في احتياجاته على قوة الاستعمار البريطانية»[50].

ومــن خلال ذلــك، نجحت الحركــة الوطنية الهنديــة في رفض طبيعــة القانــون الاقتصادي المرتبــط بالنظريات الاقتصاديــة التقليديــة السائدة آنذاك، وأكدت تلك الحركة أن فصل الأنشطــة الاقتصادية عن سياقها وعزلها عن مسارهــا التاريخي وتطبيق مبادئ التجارة الحرة، هدف بالأساس لخدمة مصالح الامبريالية البريطانية من خلال تجاهل موازين القوى السائدة وسيطرة التجارة العالمية.

مستعيــدا النقد الحديث الموجه للتجزئة والتشتيت الذي قاد إليه نهج وسياسات التنمية النيوليبرالية في فلسطين، فإن راندي ينتقد هذه الحالة مسترشدا في كتابته بتجربة الهند في القرن التاسع عشر. ويمضي في نقده ليشير إلى أن النظريــات الاقتصاديــة الكلاسيكية قد أسهمت في فك الارتباط ما بين العمل الوطني والأهداف التنموية، حيث يقول حول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

«يتــم منــح الأفضلية للمصالح الفردية بشكل ممنهج. فمن خلال الافتراض بمركزية المصالح الفردية، يتم تجاهل المصالــح العليــا للشعب والتنــازل عنها ويصبح بالتالــي الاقتصاد ليــس إلا علما نظريا بلا تطبيقــاً عمليا». ولا بد وأن تتكامــل مصالــح الأفراد مع المصالح العامة ومصالح الشعب ككل. أمــا السعي لإعادة البعد المعياري للنظرية الاقتصاديــة التقليدية، فقد جاء على شكل الدعوة إلى تطبيق الاقتصــاد السياسي والنموذجي. «المصالح الفردية ليســت القضية التي علــى النظرية التركيز عليهــا... التركيز الحقيقي يجب أن يكون علــى الجسم السياسي والذي يشــكل الفــرد في النهاية عضوا فيه كمــا يجب مركزة المصالــح الجماعية كالسلامة العامــة، والتعليم المجتمعي، والنظام، وغير ذلك، سيعني بالضرورة أن هذه النظرية ستقوم على مفهوم الدولة اليوتوبيا»[51].

أمــا الحركــة الوطنيــة الهندية، فقد ردت على ذلــك من خلال التعبئــة الجماهيرية لدعم فكــرة الاقتصاد الوطني لتحــدي شرعية الاستعمار. ومن أهم عناصر هذه الإستراتيجية، عرض الاقتصاد الهندي بوصفه اقتصادا مستقلا خاضعا للاستعمار والدعوة إلى فهم هذا الاقتصاد في سياقه الوطني والتاريخي. وفي حالة شبيهة بالحملة الشعبية التي شهدتها فلسطين خلال الانتفاضة الأولى، انطلقت في الهند الخاضعة للاستعمار سلسلة من الحملات الشعبية حملــت تسميــة حملات «سواديش» حيث سعت هذه الحملات إلى دعم المنتجــات الوطنية للسكان الأصليين وإعلان الإضراب والمقاطعة في وجه الواردات البريطانية.

---

50 Manu Goswami, 'From "Swadeshi to Swaraj: Nation, Economy, Territory in Colonial South Asia 1870-1907', Comparative Studies in Society and History, Vol. 40, No. 4, October 1998.

51 Mahadev Govind Ranade, "Review of free trade and English Commerce," in Ranade's Economic Writings, Bipan Chandra, 1900 [1881]. ed. Delhi: Gian Publishers. pg. 149-150, in Manu Gosawmi, op. cit., pg. 619.

وقـد يكـون أهم الدروس المستقاة على مدار القـرن من التجربة الهنديـة وكذلك من التجربـة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى أن الفعل الاقتصادي ليس منفصلا بالمرة عن الفعلين السياسي والوطني. وهنا نذكر أن الفصل ما بين الاقتصاد والخدمات من جهة والسياسة من الجهة الأخرى لا يفرض فقط عبر الوسائل السياسية والمساعدات المشروطة، بل يمتد عميقا أيضا في عمق المفهوم الاقتصادي السائد وجذور هذا المفهوم.

ومـن المهم أيضا الانتباه إلى حقيقة أن الاقتصـاد يشكل جبهة من جبهات المقاومة وساحة من ساحات النضال التي يمكـن للفلسطينييـن الاعتماد عليها لتحقيق أهدافهم الوطنية. تتمثل المقاربـة الحديثة للتنمية والتي تتبناها القيادة الفلسطينية في تطبيق مفاهيم النيوليبرالية العالمية للوصول إلى ما يمكن اعتباره نموا وازدهارا اقتصاديا يؤشر عليه «نشـاط السـوق» المنفصلة تماما عن السياق الاجتماعـي. إلا أن الإستراتيجية الاقتصاديـة الفلسطينية يجب أن يتم مراجعتها في ضوء الأهداف الوطنية الفلسطينية الكبرى على طريق تحقيق السيادة وكيفية ارتباط الاقتصاد بالمشروع الوطنـي وكيف السبيل لتجيير كافـة الاستراتيجيات الاقتصادية لخدمـة الأهداف الوطنية. ومثل هـذه القضايا التي تـروج لها النيوليبرالية، تتطلب سياسات تهدف للترويـج لنمو اقتصادي معزول عن السياقات الاجتماعية والسياسية، بينمـا المطلوب أن يتم استبـدال هذه المقاربة بأخرى تقر بوجود صراعات القـوى الناتجة عن وجود الاستعمار والتي تؤثـر بدورهـا على جميع جوانب حياة الفلسطينييـن الاقتصادية وتسعى لتحقيق الاستقـلال الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين على طريق خلق مجتمع متماسك، وفي ذات الوقت تعزيز حركة النضال ضد الاستعمار.

وفـي الواقـع، فإن التعامل مع الاقتصـاد بوصفه من جبهات مقارعـة الاستعمار وأنظمته، يشـكل مكونا أساسيا من مكونـات النضـال الفلسطيني التاريخي، سواء عبر الدعوات التي يوجهها المثقفـون للقيام بذلك، أو عبر الممارسة الفعليـة. وتعود جذور هذا النضـال إلى ثورة 1936-1939 والإضراب الوطني الفعـال الذي رافق تلك الثورة إلى جانـب المقاومـة الاقتصادية التي اشتهرت في سبعينيـات وثمانينات القرن الماضي وصولا إلـى تجربة الانتفاضة الأولى وغيرها من المبادرات التي شهدتها السنوات الأخيرة.

فعلى سبيل المثال، وكدليل على عدم إمكانية تحقيق التنمية في ظل سيطرة الاستعمار وسياساته الرامية إلى إخضاع الاقتصـاد الفلسطينـي ومصادرة الموارد الطبيعيـة، عبر الفلسطينيون خـلال الثمانينـات والتسعينات من القرن الآفـل، عـن أولويات النشاط الاقتصادي من خلال مفهـوم الصمود والصمود المقاوم. ويعبـر مفهوم الصمود عن استراتيجيات البقاء المتمثلة في كون «أي نشاط اقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة يعتبر شكل من أشكال المقاومـة السياسيـة التي تهدف لتقوية وتمتين علاقـة الفلسطينيين بأرضهم».[52] وعلـى العكس تماما من «شروط الاقتصـاد المتحـول»،[53] فإن هدف التنمية في إطـار مقاربة الصمود «كان بهدف «تقديـم الخدمات للفلسطينيين وحمايـة وجودهم على أراضيهـم والعمل على الحد قدر الإمكان من الهجرة باعتبار ذلك الهدف الحقيقي وراء هذا النهج في العمل»[54].

---

52 Sara Roy, op. cit. pg. 150.

53 Sara Roy, op. cit.

54 Ibrahim Dakkak, "Development From Within: A Strategy for Survival", in George Abed (editor), The Palestinian Economy: Studies in Development Under Prolonged Occupation, Routledge, 1998, pg. 288.

إلا أن مقاربة الصمود الجامدة والتي حملت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، لواء التنظير لها، قادت فـي العـام 1978 إلى إنشاء اللجنة الأردنيـة الفلسطينية المشتركة والتي تم عبرها توفيـر التمويل لمشاريع البنية التحتية وقطاعي الصحة والتعليم وقطاع الخدمات الاجتماعية كذلك.

ومع تصاعد النقد الشديد للممارسات، التي رافقت مقاربة الصمود الجامدة، من قبل المثقفين والنشطاء المحليين والتـي تـم التعامل معها بوصفهـا مقاربة سلبية قـادت إلى تعزيز سيطـرة النخبة التقليديـة والمجموعة المرتبطة بالأردن، برز على السطح مفهوم «الصمود المقاوم»،[55] وقد تبنى هذا المفهوم مقاربة الصمود الأصلي القائم على أساس تعزيز دور الأنشطة الاقتصادية الداعمة للمقاومة حيث أن جوهر هذه المقاربة يكمن في حقيقة «أن التنمية تشكل احد أهم مكونات المقاومة الأساسية»[56].

وفـي المؤتمر الـذي عقد في العام 1982 حـول دور التنمية في تعزيز الصمود، تم التعبيـر عن محددات الصمود المقـاوم فيما يلي: «الصمـود في وجه الاحتلال الاستعمـاري الإسرائيلي يتطلب مراجعة منهجيـات العمل السابقة لوضـع حد للتدهور المستمر الناجم عـن السياسات الإسرائيلية. كما يتطلب ذلك تحديد مستوى معيشي مقبول في أوسـاط الفلسطينيين لتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديـات التي يفرضها الاحتلال ضمن استراتيجيات واضحة الملامح. ومن الضروري التعامل في هذه الحالة مع التنمية كأحد أهم الوسائل الفعالة للضغط على الاحتلال»[57].

وقـد لعبـت حالة الصمود المقاوم دورا في إحداث نقلة نوعية فـي نمط العمل التنموي الذي برز في عقد الثمانينات وتحديـدا خـلال الانتفاضة الأولى مـن خلال تركيز مشروع التنميـة على تحقيق الاكتفاء الذاتـي أولا، وثانيا تعزيز دور الجماهيـر والمنظمات الجماهيريـة والمؤسسات غير الحكومية في النضال الوطنـي. ومن الأمثلة البارزة على مبـادرات المقاومة الجماعية خـلال الانتفاضة الأولى، الإضرابات الشاملة (إضـراب الطلاب وأصحاب المحلات التجاريـة، والعاملين في مجال الخدمـات المدنية) وكذلك مقاطعة المنتجـات الإسرائيلية، وتحريم بيع الأراضي، وتنسيق الجهود للحفاظ على المنتجات الزراعية المحلية، وتلك التابعة لبعض العائلات[58].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن استعراض ديناميكيات المقاومة الفعالة خلال الانتفاضة الأولى وغيرها من المراحل السابقـة، لا يعني بالضرورة العمل على خلق شروط وظروف شبيهـة (كون ذلك عملية مستحيلة التحقيق) من اجل إعـادة تطبيـق ذات الاستراتيجيـات التي كانـت سائدة في تلك الفتـرة. القضية هي كيف يمكن لنـا أن نستفيد من تجـارب الماضـي ومن الفتـرة التي لقي فيها الاقتصاد اهتمامـا جماعيا وكيف تم الربط بيـن النشاط الاقتصادي والرؤيـة السياسية، حيث توحدت الجهـود الفردية والجماعية مع أهداف وأولويات المشـروع الوطني العام. كما أن ذلـك يمهد لطرح بعـض من المبادئ الأساسية (سيتم تناولها لاحقا) والتي تعتبـر مهمة جدا خلال الفترة الحالية من اجل العمل على خلق إستراتيجية تنموية وطنية في فلسطين.

---

55 Ibrahim Dakkak, op. cit.

56 Sara Roy, op. cit.

57 Ibrahim Dakkak, op. cit. pg. 294.

58 Jamal Nassar and Roger Heacock (editors), Intifada: Palestine at the Crossroads, New York: Praegar Publishers, 1990.

أولا: مبـدأ الصمـود والهادف لدعـم الفلسطينيين للبقاء علـى أراضيهم باعتبار ذلك الأسـاس لمواجهة إجراءات الاحتـلال الإسرائيلـي كبناء جدار الفصل العنصري وخلـق المناطق المحرمة إلى جانب حمـلات تفريغ مساحات واسعة من الأراضي المصنفة (ج)، من سكانها.

ثانيـا: كافة الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات والمبادرات المختلفـة، يجب أن تتركز حول مواجهة ممارسات الاحتـلال الراميـة إلى إخضـاع الاقتصاد الفلسطيني والوصـول إلى حالة من الاعتماد الاقتصـادي على الذات في أوسـاط الفلسطينييـن. وقد شكلت هذه الحالـة واحدة من القضايا التـي احتلت حيزا كبيرا فـي أذهان المفكرين الفلسطينييـن لفترات طويلة بمعنى الوصـول إلى حالة من التنمية الاقتصادية الفاعلة تضمن للفلسطينيين حياتهم فـي ظـل الاستعمار، إلا أن ذلك يجب أن لا يتم عبر تعزيز الاعتماد على الاحتلال وإضعاف النضال الوطني لمقاومة الاستعمـار. فعلـى سبيـل المثال، في تناولـه لآثار نمـو إستراتيجية الصادرات فـي ثمانينات القـرن السابق، يشير إبراهيـم الدقاق إلـى أن ذلك عزز من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وتحكمـه بالاقتصاد الفلسطيني، كما أن ذلك قد يؤدي إلى خلق حالة من الاستقطاب الداخلي في المجتمع الفلسطيني كنتيجة للصراع المتوقع أن يدور حول آليات الوصول للأسواق المختلفة بين المصدرين الفلسطينيين[59].

ومـع الإدراك لحقيقـة اعتماد الاقتصـاد الفلسطيني علـى الإسرائيلـي، وأن إسرائيل تفرض سيطـرة مطلقة على حيـاة الفلسطينيين، إلا أن المفكريـن الاقتصاديين الفلسطينيين الحاليين، يطالبـون باستمرار تحقيق الاستقلال الاقتصـادي فـي أوسـاط الفلسطينيين قدر الإمكان في ظل الظـروف الحالية. ومن بين التكتيـكات التي ينادي بها المعنيون في هذا المجال، إعادة التفكير في الاستهلاك والإنتاج لتحقيق الرضا وتلبية الاحتياجات المحلية وبالتالي تقليل الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية. في هذا السياق، تبرز الزراعة المنزلية كإحدى الوسائل لتحقيق ذلك من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بالاعتماد على المنتج المحلي كما كان الحال خلال الانتفاضة الأولى. وفي الوقت الذي تتحكم فيه إسرائيل بمصادر المياه والتجارة الداخلية، وتمارس سياسات استعمارية بهدف تجزئة الأراضـي الفلسطينية وقطع إمكانية التواصل بين المناطق المختلفـة، والتحكم الاقتصادي بالفلسطينيين، فإن المقاربة السابقة يمكنها أن تساهم في الحد من الاعتماد على المنتجات الزراعية الإسرائيلية وفي ذات الوقت تساهـم في دعم صمود الجماهيـر الفلسطينية في ظل هذه الأزمات. أما المثال الثاني، فيتمثل في الدعوة لمقاطعة المنتجـات الإسرائيليـة تماشيا مع حملة مقاطعـة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها. وهـذه الحملة لا تهدف فقط للتقليـل من الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية، بـل تسعى أيضا إلى قطع الطريق أمام مشاريع التطبيع مع النظام الاستعماري الإسرائيلي.

ومـن الآليـات الأخرى لتقليل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلـي، توسيع قنوات التجارة الفلسطينية. في هـذا الإطار، فإن تجارة الأنفاق التي برزت كضرورة فـي قطاع غزة في أعقاب محاصرة إسرائيل للقطاع، يمكن أن تعتبر شكلا من أشكال المقاومة. وفي تحليله لاقتصاد الأنفاق في قطاع غزة، يقول نيكولاس بيلهام: «لا تشكل الأنفاق متنفسـا للحياة فقط، بل هـي أيضا تلعب دورا في تقليل اعتماد غزة على الاقتصـاد الإسرائيلي، فمن خلال تحرير غـزة مـن اشتراطات بروتوكول باريس الاقتصادي، فـإن الجزئية التي أخضعت الاقتصـاد الفلسطيني للإسرائيلي

59 Ibrahim Dakkak, op. cit., pg. 296.

ضمـن اتفاق أوسلو، قد سقطت بفعل اقتصاد الأنفاق ليشـكل ذلك تطبيقا للبرنامج الانتخابي الذي طرحته حماس للانتخابـات. وقـد استطاعت غزة فرض السيطرة على موارد البضائع الخاصة بهـا وفتحت لنفسها قناة مع العالم الإسلامي وتحررت من نظام الجمارك الإسرائيلي المفروض على الواردات من مصر»[60].

أما المبدأ الثالث فيتمثل في خلق تنمية بديلة تتحدى حالة التجزئة التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينية باعتبار ذلك من ضمن الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الاستعمار. وفي حديثه عن هذه التجزئة، يقول آدم هنية: «من أهـم الأساسيات لإعادة تشكيل مفهـوم التنمية هو مواجهة عملية التجزئة التي يفرضهـا الاستعمار وإعادة الوحدة إلـى الشعب الفلسطينـي. وهذا يتطلب العمل على بناء العلاقات عبر الحدود التـي فرضها الاستعمار سواء الحدود الفيزيائية أو الحدود النفسية»[61].

من أهم القضايا الواجب تناولها هنا، النمو المضطرد لظاهرة عدم المساواة في الضفة الغربية ذاتها. في هذا الإطار، من المهم العودة إلى تجربة الانتفاضة الأولى وتحليل ما جرى خلالها حيث أن الائتلافات الوطنية التي تشكلت آنذاك، عبر مختلف الطبقات الاجتماعية شكلت المحرك الأساسي للحملات الجماهيرية والنضال الجماعي[62].

أما السؤال المحوري هنا، فهو كيف يمكن خلق الظروف التي تمهد لحالة من النضال الجماعي. وهنا نشير إلى أن تحقيق الاستقـلال الاقتصادي يعتبر من أهم الوسائل للوصول إلى ذلك، وبالتالي تطبيق نهج اقتصادي يتماشى مع الأهداف الوطنيـة والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعيـة المنشودة في أوساط الفلسطينيين. وبمـا أن الخوض في تفاصيل السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تقود إلى ما سبق ليس من ضمن ما تحتويه هذه الورقة، إلا انه من المفيد القول هنا أن الإستراتيجية الاقتصادية (ضمن المساحة المتاحة للسلطة الفلسطينية للمناورة) يجب أن تقوم على أساس تنمية هذه القطاعات، كونها قطاعات إنتاجية وتعود بالفائدة على قطاع واسع من الجماهير الفلسطينية.

من جهة أخرى، فإن مثل هذه المنهجية تتطلب توفير الحماية لحقوق العمال وتحسين ظروف العمل والأجور، وتوفير الحماية للعمال العاملين في المناطق الصناعية جراء المخاطر التي قد يتعرضون لها.

ثالثـا، يجـب استبدال التوجه نحـو خصخصة قطاع الخدمـات، ببرنامج تنموي يضمن توفيـر الحماية الاجتماعية ويضمن لكافة الفلسطينيين إمكانية الوصول إلى مصادر الخدمات المختلفة.

ومـن الأبعـاد الأخرى المطلوب العمل عليها لوضع حد لحالة التجزئة المفروضة على الفلسطينيين، العمل على خلق روابط اقتصادية مع الفلسطينيين في الشتات وفي مناطق 48. وقد كانت هذه القضية من ضمن مجموعة القضايا التي تناولها إبراهيم الدقاق في نقاشه للعلاقات بين الداخل والخارج خلال ثمانينات القرن الماضي. وبالرغم من أن الدقـاق دعا إلـى ضرورة التواصل ما بين استراتيجيـات الداخل التي يتبناها النشطـاء الفلسطينيون، والحركة الوطنية الفلسطينية العامة التي قادتها منظمة التحرير.

---

60 Nicholas Pelham, "Gaza's Tunnel Complex", Middle East Research and Information Project, 261, Vol. 41, Winter 2011.

61 Adam Haniyeh, op. cit.

62 Joost Hiltermann, Behind the Intifada: Labor and Women's Movement in the Occupied Territories, Princeton University Press, 1993, pg. 8.

وهنا نشير إلى أن هذا العمل يشكل حاليا حاجة ملحة لمشاريع التنمية الفلسطينية. إلا أن السؤال كيف يمكن توحيد العمل على الأهداف الوطنية والاقتصادية للفلسطينيين في الداخل وفي الشتات. أما السؤال الثاني فيكمن في كيفية مأسسة الدعم المقدم من الفلسطينيين في المهجر وكيف يمكن جمع مثل هذا التمويل وتقنيته باتجاه المناطق المحتلة ليشكل بديلا عن المساعدات الخارجية المشروطة وبالتالي، يمكن الاعتماد على التمويل من الفلسطينيين المهجرين من اجل الحد من التجزئة التي يفرضها الاستعمار على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن مثل هذا التمويل يمكن أن يشكل مقاربة تنموية يمكن الاعتماد عليها من اجل رفض التقسيم الذي فرضه اتفاق أوسلو على المناطق الفلسطينية المحتلة وبالتالي تسمح بالعمل في المناطق المصنفة (ج) ودمجها مع بقية المناطق الفلسطينية ضمن مشروع تنموي موحد يستجيب للاحتياجات الفلسطينية.

رابعا، إذا كانت التنمية يمكن أن تشكل مقاربة لوضع حد لممارسات الاستعمار، فإن النضال الشعبي والتعبئة الجماهيرية تعتبران الأساس من اجل خلق تنمية بديلة. أما جوهر هذا النهج في العمل، فيكمن في كيفية العمل الجماعي وإمكانية بروز وكالة جماعية مقاومة للاستعمار ترد على النهج التفكيكي الذي تسعى سياسات الاحتلال لتحقيقه.

وفي واحدة من المقاربات اللازمة في هذا السياق، تتطلب توسيع البنية التحتية المؤسساتية للمنخرطين في المشروع التنموي حيث يمكن إعادة صياغة المنهجية التنموية على أساس كونها مشروع مقاومة وتحدي للاستعمار وممارساته. في هذا السياق، تبدو تجربة لانتفاضة الأولى هي الأساس لذلك، حيث كان هناك العديد من المؤسسات شبه القانونية المرتبطة بالتنظيمات السياسية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب بعض المؤسسات الجماهيرية الأخرى والتي عملت على تعبئة الجماهير وتوفير احتياجاتها الأساسية، بينما كان التعبير عن الهم الوطني جزءاً من النشاط اليومي لهذه المؤسسات والمنظمات[63].

فبينما الأجندة السياسية وتحدي ممارسات الاستعمار، لها آثارها السلبية، فإن تعدد قنوات التعبئة الجماهيرية ودمج الجماهير في الأنشطة الوطنية، يمكن أن يشكل التحدي الحقيقي لممارسات الاستعمار ويمهد لخلق وكالة جماعية مقاومة وهو الأمر القابل للتحقيق في ظل ظروف الاستعمار.[64] إعادة صياغة نهج العمل التنموي باعتباره ضرورة للمقاومة والنضال، يتطلب دمج الجماهير في النضال الوطني المقاوم والعمل على مأسسة التنمية وعدم اقتصار العمل التنموي على قطاع محدد، وفي ذات الوقت العمل على رفض المقاربة التقنية للعمل التنموي.

وهذا يتطلب دعم النشطاء الجماهيريين العاملين على توعية الجماهير بحقوقها والعمل على رفع قدراتها للدفاع عن هذه الحقوق. وأنا لا أؤمن أن «نهج تنمية بديل»يمكن أن يساهم في تحريك النضال الاجتماعي وتعبئة الجماهير. ومع ذلك، فإن أشكال المقاومة التي تطبق حاليا في فلسطين تتخذ أشكالا عدة من بينها حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات، وحملة أوقفوا الجدار، واللجان الشعبية في العديد من القرى والتي تنظم المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار كالحال في بلعين والنبي صالح والحملات التي يشهدها غور الأردن وغير ذلك الكثير من الأمثلة.

---

63 Joost Hiltermann, op. cit., pg. 5.

64 Nassar and Heacock, op. cit. ; Hiltermann, ibid.

وبما أننا نسعى هنا إلى إعادة تقييم مفهوم التنمية، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى ما ذكره فيرغسون:

«يبـدو مـن الواضح أن التحولات الأهـم والتغييرات ذات المعنى، لا تتأتى كمنة مـن التكنوقراط، بل هي نتاج عملية نضال طويلة لا تتطلب فقط انخراط الدولة ووكلائها، بل انخراط جميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة في هذه العملية، وباشتـراك كافـة الفئات الاجتماعية والذين يعملون على التكيف مع الظـروف المفروضة عليهم، حيث يمكنهم خلق التحـول المنشـود بالاعتماد على وسائلهم الخاصـة ويناضلون كذلك ضد البنية الطبقيـة الناشئة. وكما أشار فوكو فـي وصفـه للسجـون، عندما يتحول النظـام «فإن ذلك ليـس نتاج خطط الإصـلاح التي تدور في أذهـان العاملين الاجتماعييـن، بل عندمـا يدرك من يعانون من تبعات الوضع القائم، الحاجة إلـى التحالف مع بعضهم البعض ومع ذاتهـم بعد وصولهم إلى حائط مسدود في التعامل مع المشاكل التي يواجهونها. يشق التحول في النظام طريقه من خـلال المواجهـة والصراع مع ما هو قائـم من ظلم واضطهاد، فخطط الإصلاح لا تحقـق التحول وإنما نقد الوضع القائم والعمل على تغييره، هو الكفيل بتحقيق ذلك[65].

65 James Ferguson, op. cit., pg. 281